جمهورية العراق

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

الخطة الوطنية لإعادة النازحين

إلى مناطقهم الاصلية المحررة

الموضوع / الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الاصلية المحررة

الجهة صاحبة الطلب / وزارة الهجرة والمهجرين بموجب كتابها المرقم بالعدد (١/١/م.و٢٣٧) المؤرخ في ٢٠٢١/٣/٢

رأي الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء :

رأي الجهات ذات العلاقة :

صيغة القرار

إقرار الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة

هل سبق عرض الموضوع على مجلس الوزراء وما هي الإجراءات المأخوذة بصدده ؟

كلا

رأي وزارة المالية اذا ترتب على القرار إلتزامات مالية :

هل دققه مجلس الدولة ؟

لا يحتاج الموضوع الى تدقيق مجلس الدولة

الملحوظات

جمهورية العراق
وزارة المهجرة والمهجرين
مكتب الوزير

كۆماری عیراق
وه زاره تی کوچ وکۆچبه ران
نوسینگه ی وه زیر

Republic Of Iraq
Ministry Of Migration & Displaced
Minister Office

العدد: ١/١/م-د/٢٧٧

التاريخ: ٢٠٢١/٣/٤

زمـاره:

بـه روار:

(عاجل جدا)

السيد الامين العام لمجلس الوزراء المحترم :

م / الخطة الوطنية لإعادة النازحين

تهديكم أطيب التحيات :

نرفق طياً ((الخطة الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم الأصلية المحررة)) التي تم أعدادها من قبل وزارتنا بالتعاون مع وزارة التخطيط ، راجين عرض الخطة في جلسة مجلس الوزراء القادمة لإهمية الموضوع .

مع فائق التقدير...

المرافقات :
- الخطة الوطنية لإعادة النازحين .

ايفان فائق جابرو
وزير الهجرة والمهجرين
٢٠٢١/٣/

نسخة منه الى :
- وزارة التخطيط - مكتب الوزير / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .

جانبت

هاتف الوزارة (٥٣٧٠٠٤٩)
بغداد - كرادة مريم

Tel:(5370049)
momdminister@outlook.com E-mail:

جمهورية العراق

وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط

الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة

تشرين الثاني 2020

كلمة معالي وزيرة الهجرة والمهجرين المحترمة

تأطيراً لتوجيهات دولة رئيس الوزراء المحترم الأستاذ مصطفى الكاظمي، وتنفيذا لفقرات البرنامج الحكومي المتعلقة بمعالجة ملف النزوح وتحقيق العودة الطوعية للنازحين، ولتحقيق عودة طوعية مستدامة وآمنة وكريمة للعوائل النازحة، عملت وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون والتنسيق المشترك مع وزارة التخطيط في إعداد الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية المحررة، والتي أخذت متضمناتها في الحسبان متطلبات واحتياجات العوائل النازحة، وحددت البرامج والمشاريع الواجب تنفيذها لحل مشكلات النازحين، آملين تكثيف الجهود وتنسيقها على الصعيدين الدولي والوطني لتنفيذها على أرض الواقع، مما يرسخ ويدعم الاستقرار وإعادة الاندماج في محافظات الأصل "عراق آمن خالٍ من النازحين "

ايفان فائق جابرو

وزيرة الهجرة والمهجرين

كلمة معالي وزير التخطيط المحترم.

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على انتهاء الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وتحرير المحافظات التي كان يسيطر عليها في العراق، الا ان ملف النازحين لايزال لم يغلق لحد الان بسبب وجود بعض التعقيدات منها ما يتعلق بالجوانب الخدمية والبنى التحتية في مناطق العودة ومدى توافرها، بالإضافة إلى بعض التعقيدات السياسية والأمنية. ولايزال سكان المخيمات يعانون ظروف معاشيه قاسيه وظروفا اجتماعيه معقده فرضها واقع النزوح. ان الحكومة العراقية جادة في إنهاء هذا الملف تنفيذا للبرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب من خلال تحقيق الاستقرار في مناطق العودة وتسهيل العودة الطوعية لجميع النازحين والشروع في عمليات أعادة الاعمار.

اننا اليوم ومن واقع مسؤولياتنا والتزاماتنا الوظيفية والإنسانية عازمون على المضي في معالجة هذا الملف بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، لذلك جاءت هذه الخطة الوطنية التي ركزت على دراسة وتحليل موانع العودة ومحاولة ايجاد الحلول لهذه الموانع من خلال تحديد الأنشطة اللازمة وتوزيع المسؤوليات على الجهات المنفذة ضمن إطار زمني محدد.

والله الموفق

الأستاذ الدكتور خالد بتال النجم

وزير التخطيط

الفهرس:

الفصل الأول

اهداف الخطة ..... (6)

مرتكزات الخطة.....(7-6)

مسوغات اعداد الخطة..... (8)

الفرص المتاحة.....(9-8)

التحديات التي تواجه عودة النازحين.....(10-15)

الفصل الثاني

عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق.....(17)

حقائق عامة عن النزوح في العراق ..... (19-17)

بيانات واحصاءات نازحي المخيمات .....(23-20)

تصنيف نازحي المخيمات في ضوء البيانات والإحصاءات .....(25-23)

الفصل الثالث

البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين وفق تحليل اولويات والاحتياجات .... (31-27)

البرامج والانشطة الخاصة بالبنى التحتية .....(33-32)

البرامج والانشطة الخاصة بالجانب الامني والسياسي والمصالحة الوطنية.....(37-33)

البرامج والانشطة الخاصة باستدامة الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية ما بعد العودة(44-37)

المقدمة:

تمثل مشكلة النزوح المطول في العراق إحدى الأولويات التي تضمنها البرنامج الحكومي للحكومة الحالية والذي اعتبر هذا الملف المتمثل بغلق مخيمات النازحين خلال مدة محددة عبر برامج وانشطة ومشاريع منظمة يتم من خلالها تهيئة الأجواء المناسبة لعودة النازحين الى مناطقهم الاصلية. يكون لازماً على الحكومة ان تغلق المخيمات حالما تتوفر لدى النازحين حلول لعودتهم الامنة. اما في حالة مغادرة الأسر للمخيمات قبل توفر ذلك، فسيكون من المسلم أن هذا الخيار قد يؤدي إلى حدوث حالة نزوح ثانوي ونتائج غير مستدامة، وستتخذ حينها الحكومة بعض الخطوات لمنع هذا الوضع بالنسبة للنازحين نزوحاً داخليًا. وبناء على التوجيهات الحكومية بهذا الخصوص تم اعداد خطة تنفيذية لتأمين عودة آمنة وطوعية للنازحين ترتكز على عدد من الركائز تضمن حل المشكلات التي تواجه النازح عند عودته الى منطقته الاصلية واستدامة استقراره ما بعد العودة.

تدرك الحكومة العراقية أنه حتى وان كانت طموحات النازحين نزوحاً داخلياً في نهاية المطاف هي العودة إلى مناطقهم الأصلية، الا ان معظمهم لا يستطيعون أو لا يرغبون حاليًا بالعودة ولأسباب متعددة. وفي مثل هذه الحالات، من الضروري ان تتوفر لهم بدائل اخرى كالاندماج في مناطق النزوح أو إعادة التوطين في مكان آخر داخل العراق سواء كحل مؤقت أو بعيد الامد. عندها يجب ان تعمل الحكومة على تحديد احتياجات النازحين داخليًا ممن هم غير قادرين على العودة وتدعم مجموعة من الخيارات المتاحة لهم لحل مشكلة النزوح المطول. كما وتعترف الحكومة بحق المواطن العراقي الذي يكفله الدستور في حرية التنقل بين جميع أنحاء البلاد، وبمن فيهم النازحون. تتراوح توقيتات تنفيذ الأنشطة الموضحة في هذه الخطة حاليًا من 3 أشهر إلى سنتين، الا انه قد يتطلب الأمر وقتاً اطول. وهذا ما سيتم تقييمه بشكل مستمر من حيث مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة.

الفصل الأول

أهداف الخطة والمنهجية والتحديات

أهداف الخطة والمنهجية والتحديات

أولا: اهداف الخطة

يتمثل الهدف العام لهذه الخطة بوضع إطار عام تنفيذي لمعالجة مشكلات النازحين وتسهيل عودتهم الطوعية الى مناطقهم الاصلية وبما يحفظ كرامتهم او إيجاد حلول بديلة للذين لا يستطيعون العودة خلال مدة زمنية محددة، والمساهمة في تنميتهم وادماجهم في المجتمع وتأهيلهم وتمكينهم، والتأكد من ربط طموحاتهم بأهداف التنمية المستدامة.

ويتم ذلك من خلال تحقيق عدد من الاهداف الفرعية التي تتمثل في:

1. حصر اعداد النازحين في المخيمات والتوزع الجغرافي لهم.
2. تحديد احتياجات النازحين خارج مخيمات النزوح واي دعم قد يكون مطلوبا.
3. تحديد العقبات التي تمنع النازحين من حل مشكلة نزوحهم المطول.
4. تحديد البرامج والأنشطة لحل مشكلة النزوح والتي تتضمن تسهيل عودة النازحين او أي حلول أخرى.
5. وضع أطار لتقدير التكاليف المالية المطلوبة لتلك البرامج والانشطة.
6. توزيع المسؤوليات والادوار بين الجهات التنفيذية والجهات الساندة وكلا بحسب اختصاصه.

ثانيا: مرتكزات الخطة:

تعتمد الخطة في بنائها على عدد من المرتكزات اهمها:

1- المرتكزات التقنية: والتي تعتمد على منهجية الاستطلاع واجراء استبيانات ومسوحات احصائية بموجب ثلاث نماذج من الاستمارات التي اعدتها وزارة الهجرة والمهجرين. واعتماد اسلوب التحليل الاحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من اجراء المسوحات. فضلاً عن اعتماد منهجية لرصد وتحليل التحديات والتهديدات التي تواجه العودة الطوعية للنازحين والتي تم اعتمادها في وضع برامج الخطة التي استندت على أربع محاور كما موضحة في الشكل (1).

الشكل (1): محاور الخطة

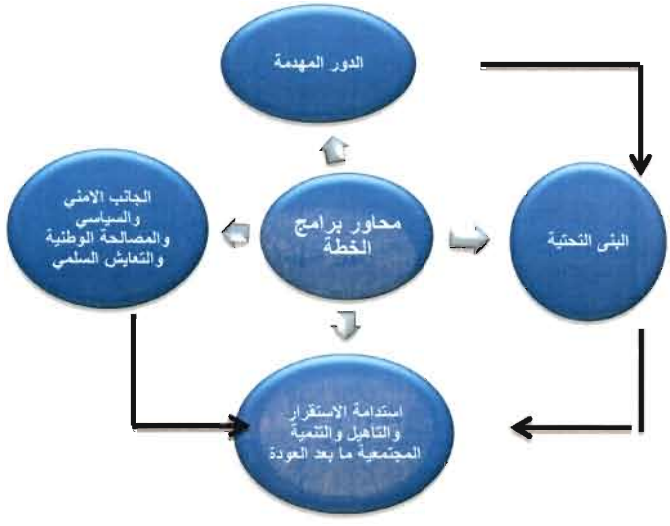

2- الاسلوب التشاركي:

الذي يقوم على مشاركة أهم المعنيين بإعداد الخطة، والداعمين لتنفيذها، والمستفيدين منها من خلال معرفة آرائهم حول اسباب عدم عودة النازحين ومعوقات العودة والاندماج والمشاريع والبنى التحتية المتوفرة والبرامج التي ستقدمها وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين لإعادتهم او اعتماد أي حلول أخرى، ودورها في تحقيق حلول مستدامة بما في ذلك العودة.

3- المرتكزات المرجعية

الوصول إلى التناسق المطلوب بين الخطة الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم الاصلية المحررة وبين خطط التنمية الوطنية واهداف التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية لوزارة الهجرة والمهجرين.

ثالثا: مسوغات إعداد الخطة:

لغرض تحقيق اهداف خطط التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، وكالتزام حكومي تجاه المواطن العراقي، أُعدت هذه الخطة لتقدم تحليلاً تفصيلياً لواقع حال النازحين في المخيمات داخل العراق وأبرز معوقات عودتهم الى مناطقهم الاصلية المحررة، ووضع إطار عمل تنفيذي للبرامج والخدمات التي تسهل العودة الطوعية وما يترتب عليها من مصالحات وطنية واندماج وتأهيل مجتمعي واستقرار مستدام يحقق طموحات النازح ويتوافق مع خطط التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى خيار العودة الطوعية، فأن جزءا من النازحين في المخيمات وخارج المخيمات لا يستطيعون العودة لمجموعة من الاسباب، وان هذا الامر يتطلب الدعم لتحديد العقبات التي تحول دون حل مشكلة النزوح المطول واستنباط حلول إضافية مثل التكامل في مناطق النزوح.

رابعا: الفرص المتاحة

1- الاهتمام والالتزام الحكومي

اولت الحكومة العراقية منذ بداية الازمة اهتماما كبيرا بالموضوع لما له من جانب انساني كبير إذ تضمنت جميع المناهج الوزارية والبرامج الحكومية لجميع الحكومات المتعاقبة انهاء ملف النازحين كهدف اساسي لكل منها والذي ينبع من الاساس من مبادئ الدستور العراقي الذي كفل لكل مواطن حق العيش الكريم وحق الإقامة في أي مكان في البلد.

وفي هذا الصدد ألفت الحكومة العديد من اللجان عالية المستوى منذ بداية الازمة لغرض اعادة وتوطين النازحين في مناطقهم الاصلية وقامت بإعادة العديد من العوائل وتعويض الكثير منهم ومحاولة اعادة ادماجهم في المجتمع، ولكن لم ينه هذا الملف بصورة تامة لغايته لأنه ملف كبير جدا يتخلله العديد من التحديات وكما مبين في (الفقرة خامسا من الفصل الأول). ترجمت الحكومة العراقية اهتمامها الكبير بهذا الملف من خلال الخطط والاستراتيجيات القطاعية المختلفة إذ تضمنت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 انهاء ملف النزوح واعادة اعمار المناطق المتضررة نتيجة الاعمال الإرهابية من بين مستهدفاتها. إضافة الى أن خطة التنمية الوطنية لم تكن الوحيدة في هذا المجال بل كانت مسبوقة بوثيقه الإطار العام لإعمار المناطق المحررة من الارهاب والتي أولت اهتماما كبيرا بملف اعمار وإنعاش تلك المناطق واعادة وتوطين النازحين. إذ دأبت الحكومة الحالية وبإصرار كبير على المضي قدما في هذا الملف إذ زار السيد رئيس الوزراء وبعض السادة الوزراء مخيمات النزوح ولأكثر من مرة وتم تكليف فريق وزاري لغرض انهاء ملف النزوح طوعيا، ومن الجدير بالذكر ان توجه الحكومة في هذا الملف جاء في الاساس بالتناغم والتناسق مع اجندة التنمية المستدامة العالمية 2015- 2030

ورؤية العراق 2030 التي تحمل شعار (عراق آمن، مجتمع موحد، اقتصاد متنوع، بيئة مستدامة ينعم بالحكم الرشيد) رؤية انبثقت من خلال خصوصيتنا المحلية مستندة إلى ابعاد التنمية المستدامة.

2- سيناريوهات التمويل المتوفرة (تمويل حكومي ودولي)

نتيجة الوضع الاقتصادي والمالي الذي يمر به البلد والناتج عن التعرض الى العديد من الصدمات غير المخططة لها متمثلة بتأثير تنظيم داعش الارهابي وما تلاه من ازمة اقتصادية وهبوط اسعار النفط واخيرا جائحة كورنا وازمة الاقتصاد العالمي والمحلي، جعل من الحكومة العراقية غير قادره على تغطية الالتزامات للمرحلة القادمة المتمثلة بمرحلة الإنعاش والتنمية وانهاء ملف النزوح على الرغم من المساهمات الخجولة في التمويل من الجهات الخارجية والقطاع الخاص. واستنادا الى ذلك بنيت هذه الخطة على وفق استراتيجية اطارية للتمويل لغرض تنفيذ اهداف هذه الخطة عن طريق وضع مبادئ رئيسية لنهج التمويل معتمدة على التنسيق العالي بين الجهات ذات العلاقة والتوجيه الأمثل للموارد من خلال تحديد الأولويات وتحديد نوع الأنشطة. علما ان بعض هذه الأنشطة مستمرة او ممولة جزئيا او خطط لتمويلها، كما ان العديد منها تتطلب تمويلا إضافيا وسيتم احتساب الكلفة التخمينية بعد المصادقة على هذه الخطة. وكما مبين في الشكل ادناه.

الشكل (2) مصادر التمويل المتاحة

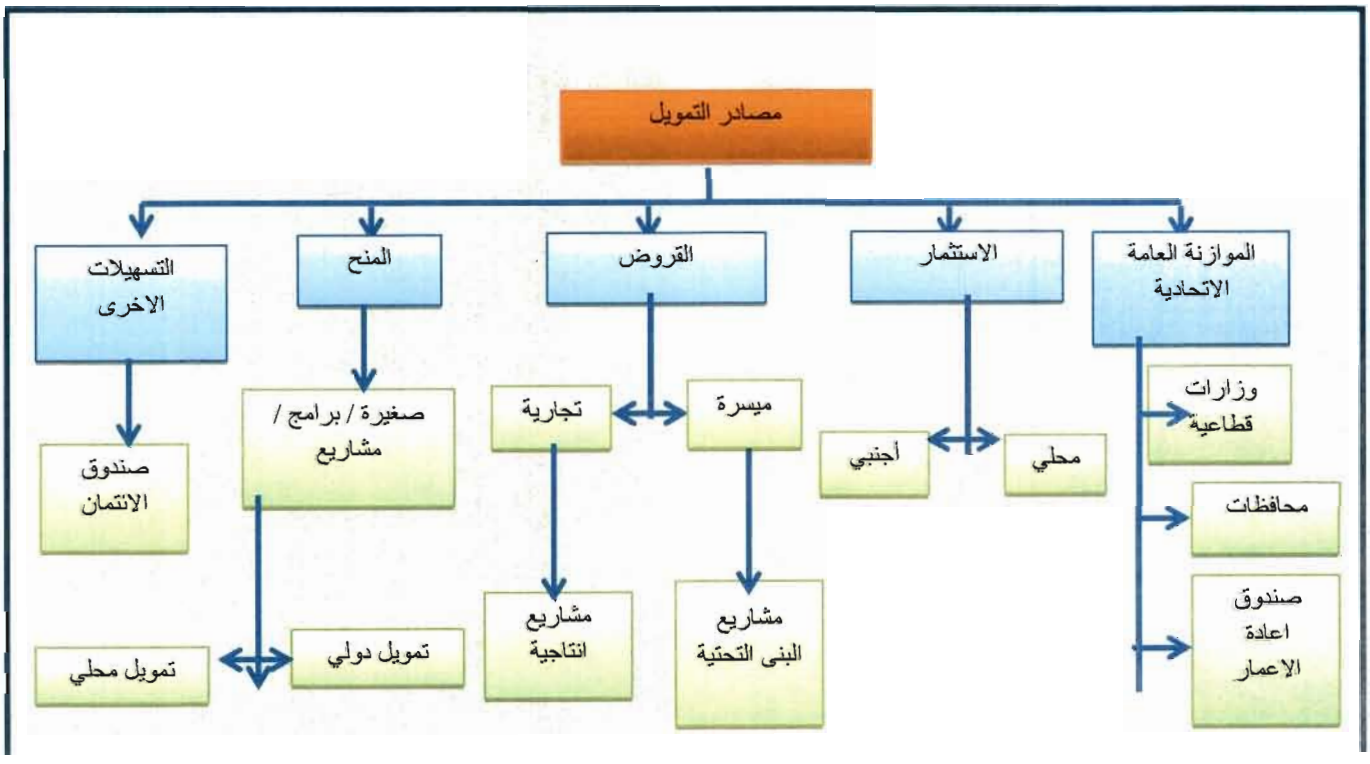

منظمات دولية

خامسا: التحديات التي تواجه عودة النازحين.

تعد مشكلة النازحين أحد المشكلات التي يوليها المجتمع الدولي أهمية كبرى لما لها من ابعاد إنسانية، سياسية، اقتصادية وديموغرافية. ولدور هذه المشكلة في إعادة تشكيل المجتمعات وتأثيرها المباشر في تكوين واندماج الافراد في المجتمعات فقد مثلت احد موضوعات الاهتمام والدراسة للكثير من المؤسسات والمنظمات وساهمت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بهذا الاتجاه من خلال المساهمة المباشرة في تخفيف ظروف النازحين فقد اكدت دراسات اعدت من قبل مركز مراقبة النزوح الدولي (**International Displacement Monitoring Center) (IDMC)** ومركز اللجوء النرويجي **(NRC)** لعينات من مخيمات ومناطق نزوح في الشرق الأوسط بان هناك خشية من تحول مشكلة النزوح الى مشكلة هجرة او لجوء، وهنالك جهود حثيثة تبذل من قبل الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية لتحليل هذه المشكلة بغية الوصول الى حلول لهذه الازمة . ان العراق وبسبب ظروفه وخصوصية التركيبة الاجتماعية والاثنية فان له تجربته الخاصة في مسألة النزوح الحاصلة نتيجة الظروف الامنية والسياسية والدينية والعرقية والطائفية بل وحتى العشائرية، وبسببها لا يمكن الركون الى نفس النتائج التي توصلت اليها دراسات مشابهة في مواقع أخرى من العالم، وكمقدمة لفهم الواقع لابد من استعراض مختصر للأحداث المتعلقة بالنازحين في العراق.

1- التحديات السياسية

يعد هذا التحدي المحرك الاساسي لباقي التحديات وفي نفس الوقت اللاعب الاساسي في استقرار المنطقة وحل مشكلات النزاعات والاستقرار الامني وبالتالي تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي ودفع عجلة التقم نحو الامام.

إذ لا يخفى على الجميع ان التوجهات السياسية في البلد أدت دورا اساسيا في استقرار بعض المناطق من الناحية الامنية الامر الذي ساهم في عودة بعض العوائل الى مناطقهم الاصلية ، ان الجانب السياسي يمكن ان يعد أحد العوامل التي تؤدي الى ازدهار الاقتصاد في البلاد والمناطق المحررة بصورة اساسية إذ ان الاستقرار السياسي قد يساهم في دور بارز في جلب العديد من الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص وتنشيطه وبالتالي توفير فرص عمل و قوت يومي الى العديد من الفئات الهشة و الذي يعد احد العوامل المسببة في اختيار بعض الفئات الضالة الالتحاق بالتنظيم الارهابي.

ان الشعور بالتهميش السياسي يعد من أهم الأعذار والحجج التي استخدمت في جرف مشاعر بعض المواطنين البسطاء وخصوصا الشباب منهم في المناطق التي تعرضت للإرهاب مستغلين بذلك حاجتهم وعوزهم وطريقة تفكيرهم البسيطة والتي سرعان ما اتضح لهم جميعا عدم صواب تلك الحجج والافكار والتي كانت السبب وراء قتل وتهجير العوائل.

2- التحديات الأمنية:

لعل هذا التحدي هو الابرز بين باقي التحديات إذ انه يمثل السبب الاساسي في البدء لعملية النزوح للعوائل في المناطق التي تعرضت للهجمات الارهابية على يد التنظيم الارهابي. ان هذا التحدي يمثل الان العقبة الاساسية في عملية ارجاع باقي العوائل النازحة الى مناطق سكناهم. إذ لاتزال بعض المناطق في بعض المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية تعاني من هجمات فلول التنظيم الارهابي ومحاولة الهجوم عليها وقتل بعض الابرياء وتخويفهم. وكنتيجة لذلك لاتزال العمليات العسكرية مستمرة في بعض المناطق لغرض القضاء على فلول التنظيم الارهابي والسيطرة التامة عليها. كنتيجة لهذا الوضع فأن بعض القرى والمدن الصغيرة لايزال الوضع الامني فيها غير مستقر والذي يعد أحد أبرز الاسباب في عزوف بعض العوائل عن الرجوع الى مناطقهم بالإضافة الى ذلك فان التخوفات الامنية وعمليات الثأر لا تزال قائمة.

إضافة إلى أن نتيجة اشتراك بعض الفئات الضالة من سكان بعض المدن مع تنظيم داعش الارهابي والمشاركة في عمليات التهجير والقتل للعزل قد ولد نوع من الكراهية بين عوائل الضحايا والعوائل التي تنتمي اليها تلك الفئات الضالة والتي تسببت في الملاحقات العشائرية وانعكاسات ذلك على الوضع الامني والاستقرار في تلك المناطق.

3- التحديات الاقتصادية والبنى التحتية:

تمثل التحديات الاقتصادية والبنى التحتية من أبرز معوقات عودة نسبة كبيرة من النازحين، لاسيما في بعض المناطق التي تضررت اثناء العمليات العسكرية. وتبرز هذه التحديات من خلال عدة جوانب منها ما يتعلق بالبنى التحتية للمناطق الاصلية للنازحين، ومنها ما يتعلق بالسكن وهدم وتدمير اغلب مساكنهم، علاوة على التحديات المتعلقة بعدم توافر الفرص الكافية لكسب العيش او انعدامها في مناطقهم الاصلية.

ففي مجال البنى التحتية فقد تم تدمير عدد كبير من البنى التحتية من قبل تنظيم داعش الارهابي خلال الاحتلال ومن قبل قوات التحالف والقوات العسكرية العراقية خلال حملة التحرير ، فقد قدر البنك الدولي وحكومة العراق الاحتياجات التي خلفها النزاع مع داعش بحوالي (88) مليار دولار تقريبا تمثل احتياجات البنى التحتية منها حوالي (30) مليار دولار، فعلى سبيل المثال قدرت الامم المتحدة أنه قد تم تدمير 50 – 75 % من البنى التحتية التابعة لمحافظة نينوى و60

– 75% من الشركات الصناعية، والاشارة هنا الى محافظة نينوى كونها من اكثر المحافظات التي تعرضت للتدمير في بناها التحتية والتي تشكل اليوم العائق الاكبر امام عودة نازحيها، اذ وجد برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) أنه قد تم تدمير ما مجموعه 877 موقعا بحلول كانون الثاني 2017 (419 موقع مساكن ، 228 طريقا ، 106 مباني تجارية وصناعية ، 37 منشأة عامة في قطاع الصحة والتعليم ، 55 مبنى للإدارة العامة ، 21منشأة عسكرية وامنية ، 11 منشأة ترفيهية) كما حصل تدمير لشبكة المياه و بعض الجسور وتم تدمير بعض المواقع الاثارية والتراثية.

اما قضية السكن فتعد قضية اساسية لاستمرار النزوح، لسببين هما: التدمير، والقضايا المتعلقة بملكية الممتلكات وردها، ومن خلال استطلاع آراء النازحين حول الاسباب الرئيسة لعدم رغبتهم في العودة الى اماكنهم الاصلية فأن نسبة كبيرة منهم يعزون السبب للدمار الذي حل بمساكنهم.

الجانب الاخر في التحديات الاقتصادية هو ندرة او انعدام فرص العمل المدرة للدخل في الاماكن الاصلية للنازحين الامر الذي يجعل النازحين مترددين كثيرا في العودة، اذ اشار 21% من الاشخاص الذين شملهم الاستبيان الذي قامت به منظمة الهجرة الدولية الى ان انتفاء وجود انشطة مدرة للدخل في المناطق الاصلية كأحد ثلاثة اسباب لعدم التخطيط للعودة. لاسيما ان النازحين قد مسهم انخفاض حاد في مدخلاتهم، اذ كان ذلك مرتبط بفقدان ممتلكاتهم ومدخراتهم وفرص عملهم، لذا كان من الطبيعي ان تزداد نسب الفقر بين الاسر النازحة لتصل الى نحو (40%) على وفق آخر الاحصائيات، وبعبارة اخرى فأن واحدا من بين كل ثلاثة افراد من النازحين هم فقراء حاليا، وسيكون توفير الوظائف او فرص العمل لاكتساب المعيشة عاملا اساسيا لتمكين النازحين من العودة والاستقرار. كما انه قد يظهر عن برامج استيعاب الشباب واعادة تأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم بعض التلكؤ او الضعف سواء في نوع وشمولية هذه البرامج، او في اجراءات تنفيذها بما يتوافق وطبيعة المناطق والمدن التي ينتمي اليها هؤلاء الشباب وطبيعتهم العشائرية وغيرها.

قضية اخرى مهمة في ملف التحديات الاقتصادية وهي قضية الضغط على الموارد المحدودة اصلا مثل المياه والارض والاسكان والغذاء والتعليم في المناطق المضيفة، لاسيما عند اسكان النازحين بالمناطق الفقيرة اصلا او الاجزاء الاكثر فقرا بالمناطق الحضرية، وبمرور الزمن تقل مشاركة الحكومة في حل مشكلات المقيمين في المخيمات ولا سيما في ظل ظروف الازمة المالية الحالية التي تمر بها البلاد ، ومن ثم يصبح تنافس النازحين مع سكان المناطق المضيفة على الموارد الشحيحة مصدرا متزايدا لانعدام الامن ، وبنفس الطريقة قد يؤدي تقليل المساعدات في المخيمات ببعض النازحين الى اتباع استراتيجيات للتكيف من قبيل بعض الممارسات غير الاخلاقية وارتكاب الجنح والجرائم.

4- التحديات الاجتماعية والنفسية :

تزداد التحديات الاجتماعية في العراق عمقا بسبب سنوات طويلة من الحروب الخارجية والداخلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد نجم عن تعرض العراق للازمات المتلاحقة والتحديات ان تفاقمت المشكلات وازدادت عمقا من حيث الاثر والنتيجة.

تشير الدراسات المستهدفة جغرافيا في المناطق المتأثرة بالصراع في العراق الى ان اهم قضية من قضايا التحديات الاجتماعية هي انعدام التماسك الاجتماعي والمخاوف المتصلة بالمنطقة الاصلية، بما في ذلك الصدمات والمخاوف من التمييز والتهميش والعنف بسبب التوترات المجتمعية، وصعوبة إعادة بناء النسيج الاجتماعي العراقي وتجاوز ما حمله الماضي سواء من جراء عمليات العنف التي تعرض لها النازحون، او من جراء ما خلفته آثارها من عداءات بين ابناء المنطقة، والتوترات العرقية والطائفية والقبلية وتوترات الاقلية والاغلبية كلها ادت الى اعاقة عودة العديد من النازحين، اذ تعد من اهم تحديات العودة.

قضية اخرى مهمة ضمن التحديات الاجتماعية، اذ تعرض النازحون الى صدمات عديدة ومورست ضدهم انواع من التمييز في بعض المناطق بالإضافة الى عقبات يواجهها النازحون عندما يسعون للحصول على وثائق مدنية او تجديدها، وقد فقد العديد منهم وثائقهم او صودرت منهم اثناء النزوح ومنهم من امتلك وثائق غير قانونية ، وتعد الوثائق المدنية اساسا للتمتع بمجموعه واسعة من حقوق الانسان لأنها تسمح بالحصول على الخدمات الاساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ، وخدمات مدنية من قبيل الاعتراف بالحالة الزوجية وحقوق الملكية ، وفرص العمل وحرية التنقل وخطط التعويض القائمة واستحقاقات الحماية الاجتماعية ، الامر الذي ينعكس بالسلب على الحالة النفسية للنازحين ويضعف من الشعور بالانتماء للوطن. إن التمييز بين مختلف مناطق النزوح مهم من أجل فهم وضع النازحين داخليا على أفضل وجه لأن كل محافظة عراقية لها خصائص محددة بشأن التكوين العرقي او الديني لسكانها، السياسة المحلية والنظام الاداري، ونشاط الجماعات المسلحة ووفقا لذلك قد تختلف انتهاكات حقوق الانسان التي يواجهها النازحون اثناء النزوح وقبله اعتمادا على الموقع.

لذا يحتاج العديد من النازحين والعائدين الذين عانوا من احداث صادمة الى خدمات متخصصة في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وهي خدمات غائبة في معظم الاحوال لاسيما أنها تتزامن مع تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها في مناطق سكنى النازحين الاصلية، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقة للسكان.

من ناحية اخرى، تزايدت نسب الهشاشة والهشاشة المركبة (فئات هشة + نزوح وتهجير) التي تنتجها ظروف النزوح او التهجير القسري ما ينعكس على ضرورة تقديم برامج تنمية اجتماعية متنوعة لهم. فأما الطفولة، نجد ان حالة الاطفال النازحين في العراق هي الحالة الاكثر مأساوية – جيل واقع تحت الوطأة الصادمة للعنف ومحروم من التعليم والفرص. وهنا نجد تعمق الآثار النفسية والاجتماعية لدى الفئات الهشة بشكل عام والاطفال خصوصاً كنتيجة لتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، ما تقوض بالنهاية من وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي. فقد تعرض الاطفال النازحون الذين يعيشون في المناطق التي كان يسيطر

عليها تنظيم داعش لبعض اكثر اشكال العنف والاستغلال والاعتداء تطرفا ، ويواجهون حاليا تحديات نفسية اجتماعية اضافية بسبب حالة النزوح وهم يحتاجون الى تأهيل صحي ونفسي ونقلهم الى اماكن آمنة لتمكينهم من التعافي واستئناف حياة طبيعية، وقد فقد العديد من الاطفال النازحين افراد اسرهم ومقدمي الرعاية لهم في النزاع إذ يبقون معرضون بشدة لخطر الاستغلال والايذاء ويتحمل اخرون عبء العمل وإعالة انفسهم واسرهم، ومن دون تعليم يحرم الاطفال من فرصة النماء الى اقصى امكاناتهم ومن فرص كسب الرزق في المستقبل ما يديم الاستبعاد الاجتماعي واوجه عدم المساواة ، وفي وقت لاحق من تحمل مسؤولياتهم بصفتهم مواطنين عراقيين. وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، فقد تسبب النزوح في تعميق تأصل فجوة النوع الاجتماعي بسبب هيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة ما ينعكس على تطبيق برامج ادماج وتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

وإجمالا يمكن ايجاز اهم التحديات التي تواجه عودة النازحين بحسب المحافظات وكما يأتي:

أ. محافظة بغداد (مناطق حزام بغداد) :

- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- ضعف الامكانية المادية لإعادة بناء دورهم السكنية والمعيشية.

ب. محافظة صلاح الدين:

- تدمير الدور السكنية ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات بشكل عام في المحافظة.
- وجود ثارات عشائرية في بعض المناطق بسبب ضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف التنظيم الارهابي.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- عدم عودة النازحين لأسباب أمنية وسياسية وخدمية.

ج. محافظة الانبار:

- العراقيل العديدة التي تواجه النازحين المتبقين في الحصول على الوثائق الثبوتية الشخصية وتجديدها
- ردة الفعل والحاجز النفسي للنازحين بسبب فقدانهم الشعور بالأمان نتيجة الاعمال التي قام بها تنظيم داعش في مناطقهم بشكل عام في المحافظة.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.

- عدم قبول النساء من ارامل المنتمين الى تنظيم داعش الإرهابي واولادهن بشكل عام في المحافظة.

د. محافظة نينوى:

- دمار الدور السكنية بشكل كبير خصوصاً في الجانب الأيمن من مدينة الموصل وسنجار ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات بشكل عام في المحافظة.
- ضعف فرص العمل للعاملين بالقطاع الخاص واستقرارهم في مدن النزوح بشكل عام في المحافظة.
- الخشية من عودة تنظيم داعش في المناطق القريبة من الحدود السورية.
- ردة الفعل والحاجز النفسي للنازحين بسبب فقدانهم لأفراد من اسرهم نتيجة الاعمال التي قام بها تنظيم داعش في مناطقهم بشكل عام في المحافظة.
- عدم وجود ادارة محلية موحدة والمناطق المتنازع عليها من حيث الادارة
- رفض المجتمعات لقبول النساء اللواتي عانين من العنف الجنسي من قبل التنظيم الإرهابي وولدن أطفال بسبب هذا العنف.
- عدم تواجد مسؤولي الوحدات الادارية والمحلية في قضاء سنجار لإدارة المدن وحل الأزمات.
- حسم تنصيب قائممقام لسنجار رسمياً.

ه. محافظة بابل:

- وجود تحفظات من قبل الجهات الأمنية والسكان لعودة بعض الاسر المشتبه في تعاونها مع تنظيم داعش الإرهابي سابقا.
- اعتراضات ووجود ثارات عشائرية في بعض المناطق وضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف تنظيم داعش الإرهابي.
- موقع المنطقة وارتباطها مكانيا بعدة محافظات تختلف في تكوينها الطائفي فضلا عن طبيعتها الجغرافية فهي منطقة زراعية وصحراوية وتتخللها بزول والجانب الغربي منها يقع على أطراف صحراء الانبار مما يسهل اختراقها من قبل المجاميع الإرهابية.

و. محافظة ديالى:

- وجود مناطق ما زالت تعد هشة امنياً ومن الصعوبة تأمين عودة النازحين في ضوء وجود جيوب محتملة لوجود عناصر التنظيمات الإرهابية ومناطق أخرى.

- اعتراضات ووجود ثارات عشائرية في بعض المناطق وضلوع البعض من ابناء القرى بالعمل في صفوف التنظيم.
- تدمير الدور السكنية ودمار البنى التحتية وضعف الخدمات.
- عدم قبول النساء من ارامل المنتمين الى تنظيم داعش الإرهابي واولادهن بشكل عام في المحافظة.

ز. محافظة كركوك:

- اعتراضات على عودة بعض العوائل لضلوع أبنائها في عمليات تنظيم داعش الإرهابي إضافة إلى وجود ثارات عشائرية.
- وجود مناطق ما زالت تعد هشة امنياً ومن الصعوبة تأمين عودة النازحين في ضوء وجود جيوب محتملة لوجود عناصر التنظيمات الإرهابية.

الفصل الثاني

عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق

عرض وتحليل لواقع النزوح في العراق

يتناول هذا الفصل عرضا لواقع وارقام وبيانات ظاهرة النزوح الطارئ في العراق بعد عام 2014 من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

يمثل المحور الاول عرض بيانات عن النازحين بصورة عامة وتوزيعهم الجغرافي والعائدين منهم والمستمرين بالنزوح لغاية الان لأسباب مختلفة، فيما سيتم في المحور الثاني التركيز على نازحي المخيمات من خلال استعراض عدد العوائل وعدد المخيمات وتوزيعهم الجغرافي، اذ ان هذه الفئة من النازحين تمثل الفئة التي لها الاولوية في توفير متطلبات العودة كونها تعاني من ظروف السكن في المخيمات في ظل ظروف الفقر والهشاشة الاقتصادية مقارنة بالنازحين خارج المخيمات ، اما في المحور الثالث فسيتم تصنيف النازحين في ضوء البيانات المتوافرة وتحديد اسباب عدم العودة وتحديد متطلبات العودة الطوعية او مسارات بديلة للخروج من النزوح لهذه العوائل وحسب الركائز الاساسية.

أولا: حقائق عامة عن النزوح في العراق

تفاقمت مشكلة النزوح في العراق وازدات معدلاته بعد عام 2014 وما تلاها اثناء سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية واجزاء من محافظات اخرى الامر الذي ادى الى نزوح سكان هذه المحافظات نزوحا طارئا الى المحافظات العراقية الاخرى وبضمنها اقليم كردستان، واجمالا فقد نزح (892311) عائلة تمثل نحو (خمسة ملايين) نازح من محافظات (الانبار، نينوى، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بابل، بغداد) خلال الفترة بين عامي 2014 - 2016.

وبعد عام 2016 ومع انطلاق عمليات التحرير لبعض المناطق بدأت عملية العودة الطوعية لبعض العوائل الى مناطقها الاصلية في ظل تسهيل عملية العودة بجهود كبيرة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والوزارات الاخرى والمنظمات الدولية فقد عادت (573465) عائلة ولا تزال هناك (318855) عائلة مستمرة بالنزوح موزعة بين المخيمات والجزء الاكبر منها خارج المخيمات. كما ان غالبيتهم فضلوا العودة الى مناطق الأصل بالرغم من خطورتها ونقص الخدمات وتهالك وانهيار البنية التحتية فيها، حيث ما زال جلهم بحاجة الى برامج ومشاريع وانشطة تسهم في إعادة اندماجهم واستقرارهم في بيئات الأصل لضمان عدم نزوحهم مرة أخرى، والجدول رقم (1) يوضح لنا أعداد العوائل النازحة والعائدة والمستمرة بالنزوح موزعة بحسب المحافظات.

جدول رقم (1)
اعداد العوائل النازحة والعائدة والمستمرة بالنزوح في العراق

ت	المحافظات	الاعداد الكلية للعوائل النازحة	العوائل العائدة من النزوح	العوائل المستمرة بالنزوح
1	نينوى	308031	171576	136464
2	الانبار	284949	239597	45352
3	صلاح الدين	148778	85230	63548
4	ديالى	69606	36866	32740
5	كركوك	42548	23941	13477
6	بغداد	29732	16255	18607
7	بابل	8667	0	8667
	المجموع	892311	573465	318855

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

شكل رقم (3)
العوائل النازحة والعائدة والمستمرة في النزوح بحسب المحافظات العراقية

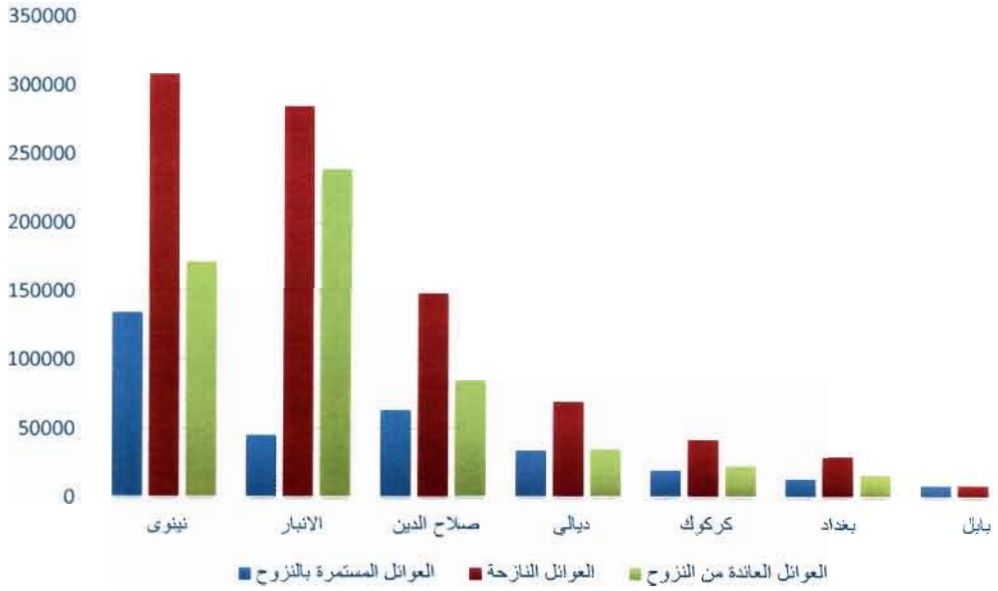

يتضح من بيانات جدول رقم (1) ان النسبة الاكبر من النازحين نزحوا من ثلاث محافظات هي (نينوى، الانبار، صلاح الدين) اذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الاولى بأعداد النازحين وبعدد اجمالي (308031) عائلة ما يشكل نحو (34.5%) من اجمالي العوائل النازحة كليا تليها محافظة الانبار بعدد اجمالي (284949) عائلة ما يشكل نحو (32%) من اجمالي العوائل النازحة في العراق.

اما للعوائل العائدة بعد التحرير وتحسن الظروف الامنية فقد حققت محافظة الانبار اعلى نسبة عودة اذ عادت (239597) عائلة والتي تشكل نحو (42%) من اجمالي العوائل العائدة كليا في العراق وتشكل نحو (84%) من اجمالي عوائل محافظة الانبار النازحة، تليها محافظة نينوى وبعدد اجمالي (171576) عائلة عائدة تشكل ما نسبته (30%) من اجمالي العوائل العائدة، تليها المحافظات الاخرى بنسب متفاوتة باستثناء محافظة بابل لم تتحقق عودة اي عائلة من العوائل النازحة للأسباب التي سيتم التطرق اليها ضمن فقرة اسباب عدم عودة النازحين.

فيما يتعلق بالعوائل المستمرة بالنزوح فلا تزال محافظة نينوى تتصدر المشهد بعدد عوائل يصل الى (136464) عائلة وتشكل ما نسبته (42,5%) من اجمالي العوائل المستمرة بالنزوح، تليها محافظة صلاح الدين بعدد عوائل يصل الى (63548) عائلة تشكل ما نسبته (19,8 %) من اجمالي العوائل المستمرة بالنزوح، تليها المحافظات الاخرى، والجدول رقم (2) يوضح نسبة العودة لكل محافظة مقارنة بعدد نازحيها الكلي:

جدول (2)
نسبة العوائل العائدة الى العوائل النازحة بحسب المحافظات العراقية

ت	المحافظات	اجمالي العوائل النازحة الكلي	عدد العوائل العائدة	نسبة العودة

1	نينوى	308031	171576	56%
2	الانبار	284949	239597	84%
3	صلاح الدين	148778	85230	57%
4	ديالى	69606	36866	53%
5	كركوك	42548	23941	56%
6	بغداد	29732	16255	55%
7	بابل	8667	0	0%
	المجموع	**892311**	**573465**	64%

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

استنادا الى بينات الجدول رقم (2) فانه اجمالا قد عادت نحو (64%) من العوائل النازحة الى مناطقها الاصلية وبقي نحو (36 %) من العوائل المستمرة بالنزوح، وكما ذكرنا فان محافظة الانبار حققت اعلى نسبة عودة تليها المحافظات الاخرى وبنسب متقاربة تمثل حوالي نصف نازحيها الكلي باستثناء محافظة بابل التي لم تسجل عودة اي عائلة، والشكل الاتي يوضح نسبة العودة للمحافظات العراقية.

شكل رقم (4)
نسبة عودة النازحين بحسب المحافظات العراقية

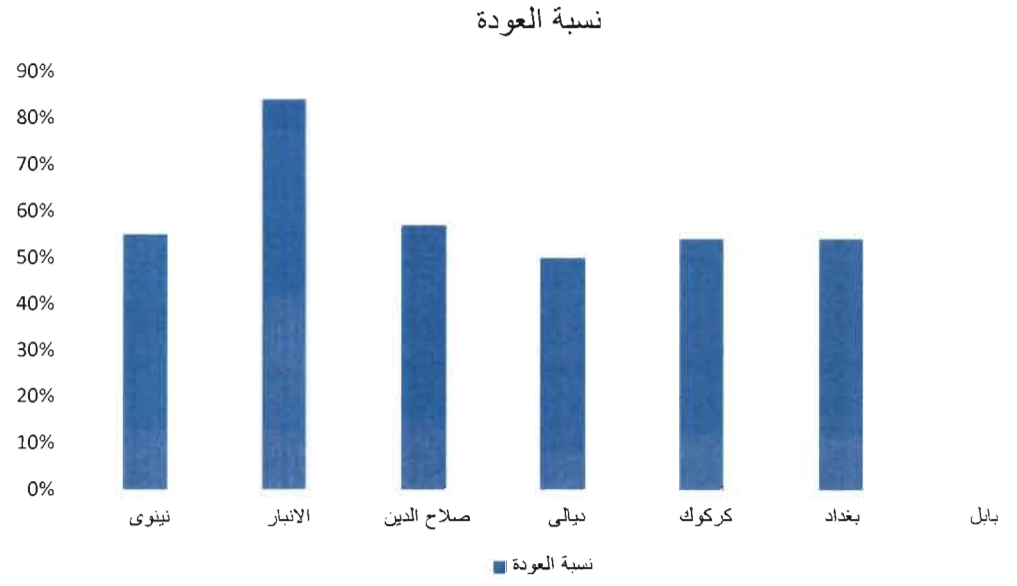

ثانيا: بيانات واحصاءات نازحي المخيمات

بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات والمناطق الامر الذي اجبر العوائل في هذه المناطق على النزوح القسري داخليا ومع غياب المأوى والظروف الاقتصادية الصعبة اضطرت نسبة كبيرة من هذه العوائل للعيش في مخيمات تم انشاؤها بعد عام 2014 من قبل وزارة الهجرة والمهجرين والمنظمات الشريكة والحكومات المحلية في المحافظات لاستقبال النازحين. يشكل عدد النازحين في المخيمات حاليا نحو (17%) من مجتمع النازحين الكلي بينما تعيش الغالبية العظمى من النازحين مع المجتمعات المضيفة لهم، وليس خفيا على المتابع لموضوع النزوح، الوضع الانساني الصعب الذي تعيشه هذه الكتلة البشرية من النازحين على مختلف الأصعدة.

يواجه العديد من النازحين خارج المخيمات تحديات اقتصادية، وأوضاع معيشة سيئة للغاية، مع فقدان الوثائق الثبوتية، ما ينتج عنها صعوبات في الحصول على سبل العيش الكريم والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. وبالاعتماد على اماكن تواجدهم، فقد يُطلب أيضًا من النازحين خارج المخيمات الخضوع لبعض الاجراءات الإدارية الإضافية، مثل الحصول على تزكية أو التصريح الأمني لشراء العقارات أو الاستفادة من الخدمات. كل هذه العوامل تعني أن النازحين خارج المخيمات الذين قد يختارون البقاء في أوضاع النزوح يحتاجون إلى الدعم لضمان قدرتهم على البقاء على نحو مستدام، والاندماج في سوق العمل، والوصول إلى الخدمات والمساهمة بشكل إيجابي في المناطق المستضيفة. ان كل هذا من شانه ان يدعم التماسك الاجتماعي ويقلل من التوترات والنزاعات في المناطق المستضيفة اينما وجدت. في حالات أخرى، قد يكون النازحون خارج المخيمات يقيمون في مناطق غير رسمية أو مبانٍ غير مكتملة أو يعتمدون على العائلة والأقارب احياناً لاستضافتهم. لذا فقد يحتاج بعض هؤلاء النازحين إلى الدعم للعودة، في حين قد يحتاج البعض الآخر إلى الدعم لاندماجهم.

ومنذ بداية ازمة النزوح سكنت (150167) عائلة مخيمات النزوح عاد وبقي هناك (54,497) عائلة لا تزال في المخيمات، علما ان عدد المخيمات وقت تنفيذ المسح كانت (47) مخيما، وخلال مدة إعداد الخطة انخفض عددها الى (39) مخيما نتيجة لغلق بعضها بعد عودة النازحين منها ودمج بعضها مع البعض الاخر لتنظيمها وتسهيل ادارتها وحمايتها ،كما ان عدد العوائل المتواجدة في المخيمات حاليا انخفض من(54,497) عائلة الى (40953) عائلة ، وتدار هذه المخيمات رسميا من الحكومات المحلية المتواجدة في مدنها المخيمات وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين والمنظمات الدولية، يوضح الجدول رقم (3) اعداد المخيمات وتوزيعها الجغرافي وعدد العوائل الساكنة في كل مخيم.

جدول رقم (3)
اعداد المخيمات وتوزيعها الجغرافي والعوائل الساكنة فيها

ت	المحافظات	عدد المخيمات	عدد النازحين		نسبة عدد النازحين في المخيمات الى العدد الكلي
			العوائل	الافراد	
1	نينوى	1	2375	11875	13%
2	دهوك	16	27374	136870	
3	السليمانية	4	2494	12470	
4	اربيل	6	7854	39270	
5	الانبار	1	856	4280	
	المجموع	28	40953	204765	

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

شكل رقم (5)

المخيمات وتوزيعها الجغرافي وعدد العوائل

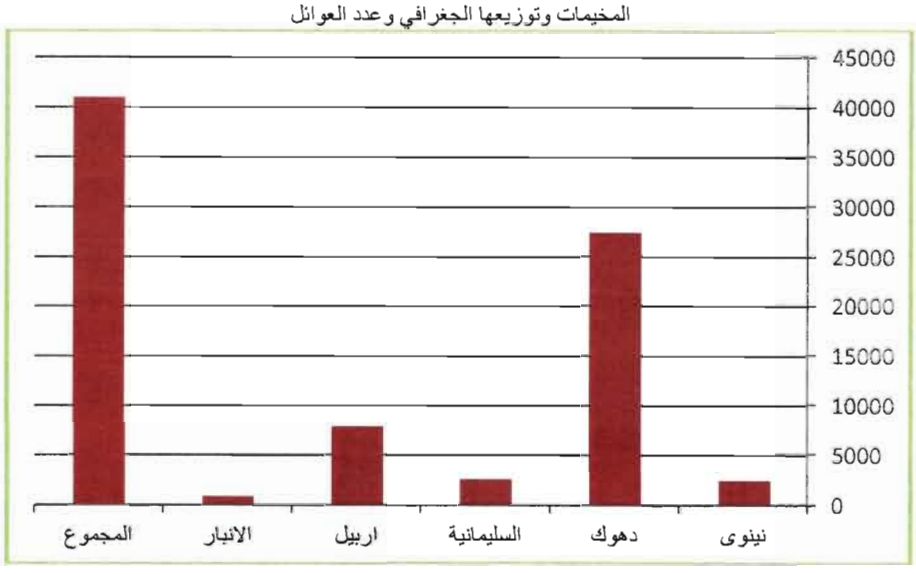

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) ان النسبة الاكبر من نازحي المخيمات يتواجدون في مخيمات محافظة دهوك وبنسبة تصل الى (55,8%) من اجمالي عدد النازحين، تليها محافظة نينوى بنسبة (18,2%)، ومن ثم محافظة اربيل بنسبة (13%). وعموما فان محافظات اقليم كردستان تتحمل العبء الاكبر من نازحي المخيمات اذ تصل نسبة النازحين في مخيمات مدن الاقليم الى (73,2%) من اجمالي نازحي المخيمات وما تشكله هذه النسبة من ضغط على موارد المجتمعات المضيفة، اما توزيع نازحي المخيمات بحسب محافظات الاصل فيوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
توزيع نازحي المخيمات بحسب محافظات الاصل

ت	المحافظات	النسبة المئوية الى اجمالي العوائل
1	نينوى	%81,2
2	الانبار	%5
3	صلاح الدين	%7,8
4	ديالى	%2,4
5	كركوك	%3
6	بغداد	%5,1
7	بابل	%0,5
	المجموع	%100

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

يتضح من بيانات جدول رقم (4) ان النسبة العظمى من نازحي المخيمات هم من محافظة نينوى اذ يشكلون تقريبا (81,2%) من اجمالي عوائل نازحي المخيمات والسبب يعود الى الدمار الذي شهدته بعض مدن المحافظة علاوة على عوامل اخرى امنية وسياسية سيتم التطرق اليها لاحقا، ثم تليها محافظة صلاح الدين وبنسبة (7,8%) من العوائل الساكنة في المخيمات.

ان الارقام السابقة تعطي لصاحب القرار صورة واضحة عن ترتيب اولوياته في معالجة مشكلة النزوح لاسيما المخيمات اذ ان التركيز على محافظة نينوى واعطاءها الاولوية يسهم كثيرا في حل مشكلة النزوح القسري. إن اسباب بقاء هذه العوائل في مخيمات النزوح وتحملها للظروف

الصعبة متعددة ومختلفة، منها ما يرتبط بعوامل اقتصادية ومنها ما يرتبط بعوامل امنية او سياسية او عوامل اخرى تتعلق بانتفاء وجود مأوى لهذه العوائل اذ ان نسبة كبيرة من هذه العوائل قد هدمت بيوتها كليا او جزئيا الامر الذي يشكل عائقا كبيرا امام عودتهم الى مناطقهم الاصلية.

في مسح اجرته وزارة الهجرة والمهجرين خلال شهر ايلول من عام 2020 عن اسباب وموانع العودة شمل عينة من النازحين في المجتمعات تمثل (66.1%) من اجمالي عدد نازحي المخيمات، اذ شملت (36023) عائلة من أصل (54497) عائلة تسكن في المخيمات، تم التركيز على النازحين خارج محافظة دهوك اذ شملت العينة خارج محافظة دهوك نحو (86,5%) من اجمالي عدد النازحين البالغ (25201) عائلة في حين تم اخذ عينة تشمل نحو (48,5%) من النازحين في محافظة دهوك والبالغ عددهم (29296) عائلة تقطن في 16 مخيما في محافظة دهوك.

ان نتائج هذه العينة يمكن اعتمادها لبقية النازحين سواء في المخيمات او خارج المخيمات كون موانع العودة متشابهة للجميع تقريبا وبالتالي يمكن العمل على هذه العوامل في إطار حل وانهاء ملف النزوح القسري في العراق.

ثالثا: تصنيف نازحي المخيمات في ضوء البيانات والاحصاءات

كما بينا سابقا فان موانع عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية متعددة، وعلى وفق بيانات المسح الذي اجرته وزارة الهجرة والمهجرين تم تصنيف موانع العودة الرئيسة الى خمسة عوامل هي (الدور المهدمة، البنى التحتية، المشاريع الاقتصادية، المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي، والعامل الامني والسياسي)، متفرع منها عدد من الاسباب الفرعية استنادا الى اراء العينة التي تم شمولها بالمسح واهم هذه المسببات:

1. السكن في منطقة الاصل مهدم جزئيا او كليا.
2. نقص الخدمات والبنى التحتية في منطقة الاصل.
3. عدم توافر فرص العمل في منطقة الاصل.
4. منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها سياسيا.
5. الحي او القرية غير آمنة (صراعات بين السكان).
6. الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا.
7. الاسرة او أحد افرادها مطلوب قضائيا.
8. السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين.
9. السكن في منطقة الاصل مفخخ.
10. الحي او القرية غير امنة (وجود الالغام).

الاسباب المذكورة تمثل أبرز اسباب عدم العودة، وعلى وفق الاسباب المذكورة والمصنفة ضمن محاور اساسية فان توزيع النازحين بحسب اسباب عدم العودة يوضحه لنا الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)
اسباب عدم عودة العوائل الساكنة في المخيمات موزعه بحسب المحاور والاسباب الرئيسية

اسباب عدم العودة	تأهيل الدور المهدمة	البنى التحتية	المشاريع الاقتصادية	المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي	الامني والسياسي	المجموع
السكن في منطقة الاصل مهدم جزئيا او كليا	21976					21976
نقص الخدمات والبنى التحتية		7689				7689
ليس لدينا عمل في منطقة الاصل			2569			2569
منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها سياسيا					1229	1229
الحي او القرية غير امنة (صراعات بين السكان)				1028		1028
الاسرة او احد افرادها مطلوب عشائريا				1018		1018
الاسرة او احد افرادها مطلوب للقوات الامنية					301	301
السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين				235		235
السكن في منطقة الاصل مفخخ					136	136
الحي او القرية غير امنة (وجود الالغام)					42	42
المجموع	21976	7689	2569	2281	1708	36023

يلاحظ من بيانات جدول رقم (5) ان مشكلة الدور المهدمة كليا او جزئيا تمثل السبب الرئيسي لعدم عودة نحو (21976) عائلة من أصل (36023) عائلة شملها المسح وبالتالي فإنها تشكل (61%) من اسباب عدم العودة ثم تليها مشكلة البنى التحتية والتي تمثل مشكلة نحو (7489) عائلة يمثلون تقريبا (20.7%) من اسباب عدم العودة، بالإضافة الى الاسباب الاخرى الموضحة في الجدول.

ومن الجدير ذكره هنا ان هناك قرى مدمرة تدميرا كليا او جزئيا والجدول رقم (6) يوضح اعداد القرى المدمرة كليا او جزئيا وتوزيعها الجغرافي.

جدول رقم (6)
القرى المدمرة كليا او جزئيا بحسب المحافظات العراقية

المحافظة	عدد القرى المدمرة جزئيا	عدد القرى المدمرة كليا
الانبار	28	4
بغداد	1	4
ديالى	14	5
صلاح الدين	25	37
كركوك	42	94
نينوى	162	5
المجموع	272	149

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

شكل (6)

تصنيف القرى بحسب حجم التدمير

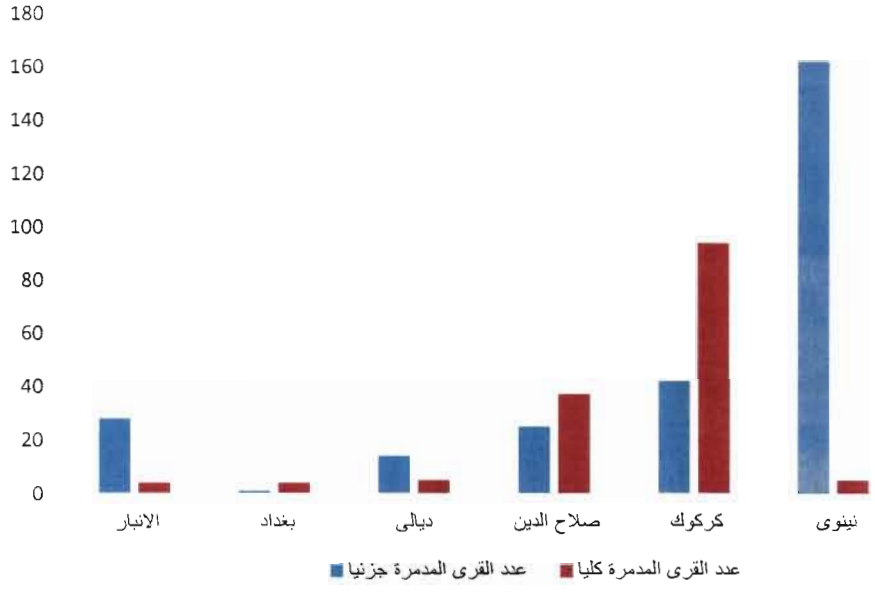

يلاحظ من الجدول رقم (6) ان محافظتي (نينوى وكركوك) هي أكثر المحافظات تعرضت قراها الى التدمير الكلي والجزئي تليها محافظة صلاح الدين وبنسبة اقل محافظة الانبار.

وبالعودة الى السبب الرئيسي لعدم العودة المتمثل بهدم الدور كليا او جزئيا فقد اظهرت نتائج المسح ان النسبة الاكبر من العوائل قد تعرضت بيوتها للهدم الكلي اذ ان هناك (17779) عائلة من اجمالي العينة البالغة (36023) تعرضت بيوتهم للهدم الكلي والجدول رقم (7) يصنف الدور السكنية للنازحين في منطقة الاصل حسب نوع الضرر.

جدول رقم (7)
نوع السكن ونوع الضرر فيه بحسب منطقة الاصل

نوع الضرر	نوع السكن		المجموع
	ملك	ايجار	
مهدم كليا	17779	1794	19573
متضرر	7519	1903	9422
سرقة محتوياته	3418	1822	5240
لا ضرر فيه	1116	306	1422
منفخ	143	115	258
مشغول من قبل الاخرين (مغتصب)	68	40	108
المجموع	30043	5980	36023

المصدر / بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

الفصل الثالث

البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين على وفق تحليل الأولويات

البرامج والانشطة التنفيذية لإعادة النازحين على وفق تحليل الأولويات

المبادئ العامة: ستحتاج الخطط الموضحة أدناه إلى التوسع أكثر عند تطبيقها على مناطق أو مواقع محددة. الهدف من ذلك هو الاعتماد على الخطة الوطنية لتطوير المشاريع على المستوى المحلي: على سبيل المثال على مستوى المحافظة، والتي توفر معلومات أكثر تفصيلاً عن الاحتياجات المحددة والمشاريع والأشخاص المسؤولين والإطار الزمني للمشاريع. وبالنسبة لجميع المشاريع، سيكون إشراك المجتمع ومشاركته عاملين أساسيين لضمان التعايش السلمي وحق الملكية. وسيتم بيان رأي كلاً من النازحين داخليًا والمجتمع المضيف لضمان انعكاس التفضيلات والآراء في مداخل المشروع. وسيكون من الضروري أيضًا التوسع في احتياجات بعض المجموعات ذات الأولوية، على سبيل المثال احتياجات محددة لفئات عمرية معينة، والنساء، والفئات الضعيفة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة.

في حالة الدعم الفوري لعمليات العودة أو المغادرة من المخيمات إلى المناطق الاصلية أو مواقع أخرى، سيتم تزويد النازحين بمعلومات حول مواقع الوجهة لاتخاذ قرارات مستنيرة، وسيتم دعمهم قبل مغادرتهم لتحديد الحلول لضمان استدامة حركتهم، مثل التأكد من أن لديهم ملاجئ آمنة عند وصولهم إلى وجهتهم وكذلك المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية كلما لزم الأمر كالطعام مثلاً. كما سيتم بذل الجهود لضمان شبكات دعم المجتمع عند الوصول، من خلال التنسيق مع السلطات المحلية، وستكون هناك متابعة لتتبع ما إذا كانت الأسر بحاجة إلى دعم إضافي.

وبالاستناد الى البيانات التي اظهرها المسح المتعلق بأسباب عدم العودة، والذي صنف الى عدة محاور. واعتماداً على البيانات المتوافرة فأن تصنيف اسباب عدم العودة على وفق تلك المحاور وبحسب كل محافظة توضحه لنا بيانات الجدول رقم (8)

جدول (8)
اسباب عدم عودة العوائل الى مناطقهم الاصلية

المحافظة	الامني والسياسي (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	البنى التحتية (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المشاريع الاقتصادية (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	تاهيل الدور المهدمة (عائلة)	نسبتها الى عدد العوائل (%)	المجموع
نينوى	1394	%81.6	7229	%96.6	2050	79.8	1780	78.03	16649	75.76	29102
الانبار	187	10.94	17	0.23	331	12.88	29	1.27	1213	5.52	1777
صلاح الدين	53	3.10	112	1.5	70	2.72	319	13.99	2409	10.96	2963
كركوك	29	1.7	98	1.3	63	2.45	147	6.44	739	3.36	1076
ديالى	3	0.17	31	0.4	19	0.74	3	0.13	813	3.7	869
بغداد	1	0.06	0	0	32	1.25	2	0.08	22	0.10	57
بابل	41	2.40	2	0.03	4	0.16	1	0.04	131	0.6	179

المجموع	1708	7489	2569	2281	21976	36023

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

وبالاستناد الى بيانات الجدول رقم (8) سيتم وضع برامج وانشطة لتأمين عودة النازحين وحسب المحاور المذكورة. وكذلك الاخذ بنظر الاعتبار العقبات والتحديات للنازحين الذين لا يستطيعون العودة او الذين اندمجوا ضمن المناطق المضيفة او إيجاد حلول بديلة.

أولا: محور الدور المهدمة:

يعد السكن المحور الأساسي ضمن هذه الخطة والعنصر الرئيسي والذي من الواجب التركيز عليه لغرض تسهيل عملية عودة النازحين الطوعية الى مناطق سكناهم وبينت نتائج مسح أسباب عدم عودة النازحين ان نسبة (60 %) من أسباب عدم العودة جاءت بسبب عدم امتلاكهم سكن بالأساس او ان دورهم مهدمة او انها تعرضت للضرر او الحرق او التفخيخ. إن الإحصائية المقدرة بنحو (21976) عائلة نازحة من مجموع (36023) عائلة جاءت هذه بناء على استمارة المسح الشامل لساكني المخيمات المتضررة منازلهم

ويبين الجدول رقم (9) تقديرات لحجم الضرر الذي لحق بالمنازل اذ يعرض ان هناك ما يقارب (5%) من المنازل المتضررة يتطلب إعادة اعمارها او ترميمها بكلفة تخمينية للمنزل الواحد تتراوح ما بين (2-5) مليون دينار وما نسبته (28 %) من منازل المتضررة تتراوح الكلفة التخمينية للضرر ما بين (6-10) مليون في حين (67 %) من منازل العوائل تضررت بشكل كبير او هدمت والكلفة التخمينية لإعادة ترميم او اعمار المنزل تتجاوز (10) مليون دينار للمنزل الواحد.

جدول (9)
تقديرات المبالغ المطلوبة لتأهيل الدور المتضررة

مقدار المبلغ	اعداد العوائل
(2-5) مليون	1107
(6-10) مليون	5650
أكثر من 10 مليون	15217
المجموع	21,974

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

من خلال البيانات المعروضة في الجدول السابق يمكن ملاحظة أن السكن المدمر بفعل العمليات الارهابية في المحافظات المحررة يعد مشكلة حقيقية ورئيسية لموضوع النزوح وهنالك جوانب أخرى من الواجب مراعاتها عند قراءة هذه الاحصائيات والتي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في تحليل البيانات ودراسة توفير الاحتياجات وتحديد اولويات التنفيذ. إذ تعتمد الطرائق العلمية

الواقعية على مقاطعة ومداخلة تأثيرات أكثر من عامل واحد في نفس الوقت ودراسة تأثير العلاقة بين العوامل المشتركة.

ولتوضيح هذه المشكلة وتعقيداتها وحجمها ضمن المحافظات التي حدث فيها نزوح يعرض الجدول رقم (10) تفاصيل عن عدد العوائل التي تعاني من مشكلات تضرر مساكنهم موزعة على المحافظات ومحدد فيها حجم الضرر التقديري، اذ توضح البيانات ان أكبر نسبة ضرر في المساكن كان في محافظة نينوى اذ بلغ (76%) من اجمالي المساكن المتضررة. في حين نسبة الضرر في المساكن بلغت (10%) في محافظة صلاح الدين وجاءت نسبة الضرر اقل المحافظات الأخرى.

جدول (10)
تقديرات المبالغ المطلوبة لتأهيل الدور المتضررة بحسب المحافظات

محافظة الاصل	2 مليون - 5 مليون	6 مليون - 10 مليون	أكثر من 10 مليون	المجموع
نينوى	727	4539	11554	16820
صلاح الدين	202	380	1656	2238
الانبار	2	306	905	1213
ديالى	136	195	483	814
كركوك	39	206	491	736
بابل	1	18	112	131
بغداد		6	16	22
المجموع	1107	5650	15217	21974

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

آلية المعالجة:

بالنظر لاحتلال عامل السكن المرتبة الاولى في احصائيات مسببات عزوف عودة النازحين، فلابد من النظر الى الموضوع بصورة أكثر عمقا من ناحية التوزيع الجغرافي لمناطق النزوح اذ جاءت العوائل النازحة من مناطق متعددة ضمن المحافظات ومعظم هذه العوائل كانت تمتلك سكنا في المنطقة التي نزحوا منها لذا فان آلية المعالجة باتجاه انشاء مجمعات سكنية قد لا تتلاءم مع الوضع والطبيعة الخاصة لهذه الفئة من النازحين ولا يكون حلا ناجعا. إن الاحصائيات يجب أن تكون مفصلة بصورة دقيقة اخذة بنظر الاعتبار كامل التفاصيل التي من الممكن ان تستخدم لغرض ايجاد حلول ووضع اليات واولويات دقيقة للتنفيذ والذي يساعد في ترجمة الموضوع الى خطة تنفيذية تخصص لها ميزانية مالية.

إن البيانات الواردة في الجداول السابقة يمكن ان تساعد بصورة كبيرة جدا في وضع معالجات حقيقية تقريبية وتحدد أولوية التنفيذ للدور ويتم ترجمة الموضوع الى مبالغ مالية ترصد لمعالجة الازمة ومن الممكن تحديد الأولويات وكما يأتي:

1- المساكن المهدمة كليا.
2- المساكن المتضررة جزئيا.
3- المساكن المفخخة.
4- سرقة محتوياته.
5- مشغول من قبل الاخرين.

بناء على الأولويات المذكورة أصبح بالإمكان اعتماد وتحديد اليات مختلفة للمعالجة ومنها آلية لجان التعويضات في المحافظات المتضررة وزيادة التخصيصات المالية لهذه اللجان وحثها على الإسراع في انجاز ذلك والتي من شأنها ان تعالج الكثير من الحالات إضافة الى الاستعانة بوزارتي التجارة والصناعة لتجهيز العوائل النازحة بمواد البناء وبالأجل بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء وللنازحين حصرا بعد أخذ الضمانات اللازمة وذلك بالاعتماد على قواعد بيانات وزارة الهجرة والمهجرين وتأييدها حالة النزوح عبر فروعها مكاتبها المنتشرة في عموم المحافظات . أن الدور المفخخة والمشغولة من قبل الاخرين تحتاج الى تدخل الجهات المعنية الامنية والقانونية لمعالجتها، وهنا يجب الاخذ بنظر الاعتبار أن الدور المفخخة يمكن ان تنتقل بعد ذلك لتكون ضمن احصائية الدور المهدمة كليا او جزئيا وذلك بحسب طبيعة المعالجة التي ستنفذها الجهات الأمنية. هذا وبالإمكان التنسيق مع المصرف العقاري وصندوق الاسكان لغرض صرف قروض إسكان للمواطنين المهجرين فضلا عن تسخير الجهود الدولية للمنظمات لتقديم المساهمات الى العوائل النازحة لغرض إعادة ترميم وبناء مساكنهم المتضررة والمدمرة.
ومن الممكن ادراج آليات المعالجة كالاتي: -

1- تعويض المتضررة منازلهم لغاية (10) ملايين دينار من قبل لجنة تعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والعسكرية.
2- الاقتراض من المصارف الحكومية وبضمانة الحكومات المحلية.
3- تجهيز العوائل النازحة بالمواد الانشائية لأغراض البناء من قبل وزراتي التجارة والصناعة.
4- معالجة الدور المفخخة من قبل الجهات الأمنية المختصة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية لشؤون الألغام)
5- معالجة المخلفات الحربية من قبل الجهات الأمنية المختصة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، الهيئة الوطنية لشؤون الألغام)
6- معالجة موضوع التجاوزات على الدور السكنية. الجهات المعنية (مجلس القضاء الأعلى، وزارة الداخلية).
7- إنشاء مجمعات سكنية واطئة الكلفة في محافظتي (نينوى، صلاح الدين)، من الحكومات المحلية ومن تخصيصاتهم.

ويبين الجدول رقم (11) حجم الاضرار بالمساكن والدور وآليات المعالجة.

جدول (11)
المساكن المتضررة وآليات المعالجة

المحافظة	نينوى	صلاح الدين	الانبار	ديالى	كركوك	بابل	بغداد	المجموع	الية المعالجة	الجهة المسؤولية عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التمويل	الفترة الزمنية المطلوبة للمعالجة
اضرار بكلفة تقديرية (2-5) مليون دينار	727	202	2	136	39	1	-	1107	الية رقم (1) و(2) المذكورة سابقا	لجنة تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والارهابية في المحافظات	• الموازنة الحكومية • منظمات دولية	ستة أشهر الى سنة واحدة
أضرار بكلفة تقديرية (6-10) مليون دينار	453 9	380	306	195	206	18	6	5650				
اضرار بكلفة تقديرية اكثر (10) مليون دينار	115 54	1656	905	483	491	112	16	15217	الية رقم (2) و (3) و (4) و(7)	• وزارة الاعمار والاسكان والبلديات • الحكومات المحلية • صندوق الاسكان والمصرف العقاري • وزارة التجارة • وزارة الصناعة	• الموازنة الحكومية • صندوق الاسكان والمصرف العقاري • المنظمات الدولية	ستة أشهر الى سنتين
الدور المفخخة	183	18	41	1	10	0	5	258	الية رقم (4) و (5)	الجهات الامنية: - • وزارة الداخلية • وزارة الدفاع • وزارة الصحة والبيئة / مديرية شؤون الالغام	• الموازنة الحكومية • المنظمات الدولية	ستة أشهر الى سنة واحدة
الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة	82	6	14	0	6	0	0	108	الية رقم (6)	• مجلس القضاء الاعلى • وزارة الداخلية	الموازنة الحكومية	ستة أشهر الى سنة واحدة

ثانيا: البرامج والانشطة الخاصة بالبنى التحتية والخدمات الاجتماعية

يعد النقص في خدمات البنى التحتية واحدا من اهم اسباب عدم عودة العوائل النازحة الى مناطقها الاصلية، اذ تشكل هذه الخدمات ضرورة ملحة لا يمكن العودة والاستقرار بدون توافرها.

واستنادا الى البيانات المتوافرة فأن هناك (7489) عائلة من أصل (36023) عائلة شملها المسح أرجعت السبب الرئيسي لعدم عودتها الى نقص خدمات البنى التحتية في مناطقها الاصلية، وهذا العدد من العوائل يشكل ما نسبته (20,8%) من اجمالي العوائل التي شملها المسح، وإذا ما تم الاعتماد والقياس على هذه النسبة لإجمالي عدد العوائل الساكنة في المخيمات والبالغة (54497) عائلة فأنه يوجد هناك (11335) عائلة يعود سبب عدم عودتها الى نقص خدمات البنى التحتية.

وبحسب بيانات مسح الخدمات الذي اجرته وزارة الهجرة والمهجرين فأن هناك حاجة الى نحو (856) مشروعا في مختلف اشكال البنى التحتية في المحافظات الاصلية للنازحين، وان اكمال هذه المشاريع سيسهم في عودة ما مجموعه (144396) نازحا الى مناطقهم الاصلية وان أولوية التنفيذ يجب ان تركز على المشاريع التي تحقق استغلالا امثلا للموارد والجدول رقم (12) يوضح هذه الارقام حسب المحافظات

جدول (12)
مشاريع البنى التحتية المطلوبة بحسب المحافظات

المحافظة	عدد المشاريع	عدد المستفيدين (نازح)
الانبار	45	53020
نينوى	551	28640
صلاح الدين	100	25316
كركوك	120	7145
ديالى	27	29502
بغداد	13	773
المجموع	856	144396

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

ولتحديد نوعية تلك المشاريع بشكل دقيق فأن الجدول رقم (13) يوضح لنا ذلك وبحسب كل محافظة.

جدول (13)
احتياجات المحافظات من مشاريع البنى التحتية

المحافظة	مشاريع مجمعات سكنية	مشاريع ماء، مجاري . نقل	مشاريع تعليم	مشاريع صحة	مشاريع طاقة	المجموع
الانبار	0	10	0	14	21	45
نينوى	0	271	35	8	237	551
صلاح الدين	0	23	50	24	3	100
كركوك	3	67	28	22	0	120
ديالى	0	15	6	1	5	27
بغداد	1	10	1	0	1	13
المجموع	4	396	120	69	267	856

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

ان البيانات في الجدول رقم (13) تمثل ما بينته الحكومات المحلية في تلك المحافظات استنادا الى ما متوافر لديها من معلومات عن واقع القرى والمناطق المستهدفة لتأمين عودة النازحين، وعليه فأن تأمين متطلبات العودة تتطلب تضافر جهود الحكومة المركزية والحكومات المحلية بالإضافة الى دعم المنظمات الدولية من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والانشطة والتي تلخصها المصفوفة الاتية: -

ت	البرنامج المقترح	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة المقدرة	المدة الزمنية	الجهات المسؤولة للتمويل
1	بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا	-وزارة الاعمار والاسكان والبلديات -امانة بغداد -الحكومات المحلية	سيتم تقدير الكلفة التخمينية لاحقا بعد دراستها بشكل دقيق	1 سنة	-برنامج تنمية الاقاليم -صندوق التنمية الاجتماعية (قرض wb) -برنامج استراتيجية التخفيف من الفقر -منظمات دولية
2	مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة	-وزارة التربية -الحكومات المحلية		2-1 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية
3	مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة	-وزارة الصحة -الحكومات المحلية		1 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية
4	انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة	-وزارة الكهرباء -وزارة النفط -الحكومات المحلية		1 سنة	-البرنامج الاستثماري للوزارات -برنامج تنمية الاقاليم -منظمات دولية

- ان اعداد المشاريع المذكورة تمثل الحد الأقصى من مشاريع البنى التحتية المطلوب إنجازها في المحافظات والتي سيتم حصرها بشكل ادق بعد مقاطعتها مع المشاريع المنفذة والمستمرة ضمن البرامج الاستثمارية.

ثالثا: البرامج والانشطة الخاصة بالجانب الامني والسياسي والمصالحة الوطنية والتعايش السلمي

تمثل الأسباب الأمنية والسياسية والصراعات والتوترات القبلية والاثنية والطائفية عائقا امام عودة عدد لا بأس به من العوائل ولضمان قدرة البنية التحتية على تقديم الخدمات مثل المدارس والمراكز الصحية، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتسهيل تدريب وتعيين الموظفين للحفاظ على البنية التحتية وتقديم الخدمات.

بالنسبة للأنشطة التعليمية، يجب دعم أنشطة محددة للعديد من الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة لسنوات عديدة بسبب الاحتلال. وهذا يشمل ايضا تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، وتدريب المعلمين، والتعليم العلاجي، ودعم التعليم غير الرسمي، والمواد واللوازم المدرسية. تتطلب التسهيلات الطبية والمستشفيات إدارة وامدادات مستمرة وتدريبًا للمهنيين الطبيين. يقدر عدد العوائل

بحسب الاحصاءات بـ (3989) عائلة تشكل نحو (11%) من العينة الكلية التي اجري عليها المسح والبالغة (36023) عائلة، وإذا ما تم إعمام نتائج هذا المسح على بقية مجتمع النازحين في المخيمات والبالغ (54497) فانه من المتوقع ان يكون هناك نحو (5994) عائلة لا تستطيع العودة الى مناطقها الأصلية للأسباب المذكورة. وتتعدد تلك الاسباب وتختلف باختلاف المحافظات والمناطق ولكن عموما هناك اسباب رئيسية اهمها:

1- منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها.
2- الاسرة او أحد افرادها مطلوب للقوات الامنية.
3- السكن في منطقة الاصل مفخخ.
4- الحي او القرية غير امنة (وجود الغام).
5- الحي او القرية غير امنة (صراعات بين السكان).
6- الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا.
7- السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين.

والجدول رقم (14) يوضح توزيع العوائل بحسب الاسباب المذكورة.

جدول (14)
الاسباب الامنية والسياسية لعدم عودة العوائل

ت	السبب	عدد العوائل	نسبتها الى اجمالي العوائل %
1	منطقة الاصل من المناطق المتنازع عليها	1229	30.81
2	الاسرة او أحد افرادها مطلوب للقوات الامنية	301	7.55
3	السكن في منطقة الاصل مفخخ	136	3.41
4	الحي او القرية غير امنة (وجود الغام)	42	1.05
5	الحي او القرية غير امنة (صراعات بين السكان)	1028	25.77
6	الاسرة او أحد افرادها مطلوب عشائريا	1018	25.52
7	السكن في منطقة الاصل مشغول من قبل الاخرين	235	5.89
	المجموع	3989	100

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين.

اما التوزيع الجغرافي لهذه العوائل بحسب المحافظات فيوضحه لنا الجدول رقم (15)

جدول (15)
التوزيع الجغرافي للعوائل غير العائدة لأسباب سياسية وامنية

المحافظة	الاسباب السياسية والامنية	نسبتها الى اجمالي العوائل%	اسباب التوترات القبلية والعرقية والطائفية	نسبتها الى اجمالي العوائل%	المجموع
الانبار	187	10.94	29	1027	215
نينوى	1394	81.62	1780	78.04	3174
صلاح الدين	53	3.10	319	13.99	373
كركوك	29	1.7	147	6.44	176
ديالى	3	0.17	3	0.13	6
بغداد	1	0.06	2	0.08	3
بابل	41	2.40	1	0.04	3
المجموع	1708	99099	2281	99.99	3989

المصدر: بيانات وزارة الهجرة والمهجرين

وتشير البيانات المستهدفة جغرافيا في المناطق المتأثرة بالصراع في العراق الى ان النازحين والعائدين لديهم مخاوف تتعلق بالتمييز والتهميش وتغيير السكان والانتقام في مناطقهم الاصلية، كما وتشير بعض البيانات الخاصة بوزارة الهجرة والمهجرين ان نحو (4%) من نازحي المخيمات لم يفضلوا العودة لأسباب سياسية وامنية.

وعموما فان التوترات المتعلقة بعدم عودة النازحين في العراق تنقسم الى توترات طائفية وسياسية كما في حالة بابل وديالى واجزاء من صلاح الدين، وتوترات عشائرية كما في حالة صلاح الدين والانبار، وتوترات اثنية وسياسية كما في حالة نينوى واجزاء من ديالى وكركوك.

ان المشكلات العشائرية والاجتماعية تولدت من خلال سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المناطق واضطرار بعض الأفراد الى التعاون معه ووقوع أعمال قتل متبادل. فعلى الرغم من انتهاء عمليات الاقتتال الطائفي وعودة السلام والامان الى حد ما الى العراق الا ان سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الاراضي العراقية في المناطق الغربية والشمالية من البلاد في حزيران 2014 قد عرض التعايش السلمي والسلم الاهلي من جديد الى الخطر من اجل تدمير المجتمع العراقي وتغذيته بالعنف والتطرف بجميع الوسائل المادية والاعلامية وما يخلفه ذلك من انهيار العملية السياسية وتسليم مقاليد السلطة الى مجموعة من المتطرفين الذين لا يعيرون اهمية للغة الحوار والتواصل وتقبل الرأي الآخر وانما يسود منطقهم القتل والارهاب والتدمير واحادية الرأي، ما جعل فئات ومكونات مختلفة ترفضهم وتعمل على التخلص منهم من اجل اعادة السلام والاستقرار للمجتمع الذي واجه تحديات صعبة حاولت ضرب تعايشه وسلمه الاهلي خلال السنوات الماضية.

وبذلك فانه لا يمكن ضمان عمليات العودة الطوعية والآمنة لجميع النازحين العراقيين والتي قد يكون السبب وراءها عدم تقبل بعض المجتمعات العراقية التحرك نحو المصالحة. وقد يكون السبب تخوفهم من اتباع اجراءات قضائية بحقهم وتوفير ظروف احتجاز غير لائقة ممن توجه اليهم اتهامات معينة.

وحيث ان إجراء المصالحة بين الفئات المتنازعة يعد عملاً مضنياً وطويلاً وخصوصا في المجتمعات ذات التركيبات العشائرية والتي لا يمكن حل نزاعاتها من خلال الفصل الجغرافي، لذا يتطلب الأمر درجة من التفاعل السلمي ونشر ثقافة الشراكة في صنع المستقبل. كما ان العمل على تحقيق تعايش سلمي حقيقي واشاعته بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع الواحد من النازحين بعد العودة الى مناطقهم الاصلية هو عمل شاق ويحتاج الى جهود كبيرة وجادة. وعليه، يجب ان تتضمن برامج المصالحة الوطنية لأهم سياسات التعايش السلمي، والتي من اهمها:

1. حسم وتعزيز مسألة الهوية الوطنية العراقية إذا ما اريد للاستقرار ان يستتب والتعايش ان يتجذر.
2. الغاء نظام المحاصصة الطائفية التي تثير الصراعات
3. اشراك المؤسسات الدينية في نشر روح التسامح ونبذ العنف والطائفية وإشاعة المفاهيم الدينية الصحيحة بين أفراد المجتمع.
4. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية رأب الصدع في المجتمع العراقي، وابعاد شبح الحرب الاهلية والطائفية عنه.
5. تعزيز مبدأ المواطنة واعادة ثقة المواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع.
6. تعزيز دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، التي تؤدي دور الوسيط بين السلطة وبين المجتمع.
7. اشراك المرأة في عملية صنع السلام ومنحها دورا فعالا في مجتمعها بعد العودة.
8. انشاء مؤسسات سياسية تقتصر مهمتها على اشاعة ثقافة التعايش السلمي في مناطق عودة النازحين او دعم اندماجهم في مناطق بديلة او مضيفة لهم.

هنالك حاجة الى المصالحة المجتمعية في أكثر من محافظة شهدت نزوح افرادها ومن تلك المحافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى وبابل. فقد يؤدي توافر بيئة خصبة للمصالحة بين القبائل المتخاصمة الى عودة ما يقرب من 9 الاف عائلة إذ أن جزءا كبيرا من تلك العوائل ما زال يقطن مخيمات النزوح. ان القضايا المشار اليها في هذا المحور هي قضايا حساسة وتتطلب تعاملا خاصا مع هذه الملفات وتسخير جميع الجهود الحكومية المركزية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر ورجال الدين والمرجعيات لأنهاء معاناة هذه العوائل التي طالت في مخيمات النزوح وذلك من خلال سلسلة من النشاطات والفعاليات التي تعزز من المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي. ويمكن تلخيص اجراءات المعالجة ضمن هذا الإطار من خلال المصفوفة الآتية:

ت	النشاط	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة التخمينية	المدة الزمنية	الجهات الساندة
1	تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.	- الحكومات المحلية - جهاز الامن الوطني - وزارة الداخلية - وزارة الدفاع - منظمات المجتمع المدني - شيوخ العشائر ورجال الدين		- 1 سنة	- الامانة العامة لمجلس الوزراء
2	اتخاذ القرارات السياسية التي تحسم عودة العوائل النازحة الى مناطق لا توجد فيها عودة او دعم جهود بديلة مثل تحقيق الاندماج	- مجلس الوزراء		6 أشهر- سنة	- وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - جهاز الامن الوطني - هيئة الحشد

3	تسخير الجيش الهندسي لوزارة الدفاع لإزالة الالغام من المناطق الاصلية للنازحين.	- وزارة الدفاع	6 اشهر- سنة	- وزارة الداخلية - المنظمات الدولية
4	تنفيذ حملة اعلامية لتشجيع السلم الاهلي والمصالحة الوطنية	- شبكة الاعلام العراقي	6 أشهر	- الامانة العامة لمجلس الوزراء

رابعـــا: البـــرامج والانشـــطة الخاصـــة باســـتدامة الاســـتقرار والتأهيـــل والتنميـــة المجتمعية ما بعد العودة.

يجب ان تتضمن خطط الاستجابة للنازحين عند عودتهم توفير الاستقرار المستدام لهم كونه الحل الأمثل لمشكلة النزوح الداخلي في العراق. لذلك يجب ان تتبنى الحكومة العراقية وبالتنسيق والتعاون مع شركائها المحليين والدوليين عددا من برامج التنمية والتأهيل واستدامة الاستقرار ما بعد العودة الطوعية الى مناطقهم الاصلية وكذلك لتحقيق حلول أخرى مثل الاندماج. إن مفهوم استدامة استقرار النازحين ما بعد العودة الطوعية يتمحور حول محورين اساسيين: المحور الاقتصادي، ومحور التنمية الاجتماعية، واللذان يرتكزان على عدد من الأولويات التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لاستدامة الاستقرار ما بعد العودة وهي:

- السلامة والامن وحرية التنقل طويلة الامد.
- مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحد الادنى من الحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الاساسي.
- الحصول على فرص العمل وسبل كسب العيش
- الوصول الى اليات لاستعادة المساكن والاراضي والممتلكات او تقديم التعويض.
- الوصول الى الوثائق الرسمية الشخصية وغيرها من الوثائق واستبدالها.
- لم الشمل الطوعي لأفراد الاسرة.
- إقامة مشاريع مستدامة من منظور فني واقتصادي ومالي واجتماعي وبيئي تواصل تقديم المنافع على المدى المتوسط إلى البعيد.

هذه المعايير تتوافق مع أطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة للحلول المستدامة مجموعة إعادة العمل في العراق وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الدولية قامت بتصنيف المتبقي من النازحين ممن يقبع تحت طائلة النزوح المطول الى ثلاثة اصناف، إذ اعتمدت في ذلك على المعايير التي استخدمت في تحليل وضع النازحين في المخيمات وخارج المخيمات وبالتالي فهم العقبات التي تحول بينهم وبين عودتهم الى مناطق الأصل. شمل التصنيف عدة عوامل بعضها يخص النازحين أنفسهم والبعض الآخر تعدى ذلك ليشمل الوصول الى المرافق الحكومية والخدمات المقدمة من مختلف الوزارات، يضاف الى ذلك بعض العوامل والمخاوف المبنية على مشكلات محلية وعشائرية رافقت نزوح تلك العوائل من مناطقها وبالتالي تحتاج الى جهود استثنائية من الجهات الحكومية ذات العلاقة مضافا لها مرونة وتقبل أكثر من قبل المجتمعات المستضيفة. وخلص التصنيف الى ان غلق بعض المناطق ومنع النازحين من العودة اليها يعد التحدي الأكبر في مجال

خلق الحلول المستدامة للنازحين. والجدول في أدناه يوضح التصنيف والعقبات الخاصة بكل صنف كما في الجدول رقم (16) ومن المهم ملاحظة ان بعض النازحين يقع تحت أكثر من تصنيف

جدول (16)
إطار الحلول المستدامة المقترحة على وفق تصنيف مجموعة دعم العودة

التصنيف الأول تدخلات مادية وتقديم الخدمات	التصنيف الثاني المصالحة المجتمعية والحوار والتدخلات الاجتماعية	التصنيف الثالث مناصرة وتفاوض
الاحتياجات من الموارد والمواد والخدمات الفردية، في كل من مناطق الأصل ومناطق النزوح	قضايا التماسك الاجتماعي	الوصول والتحديات المتعلقة بالأمن
- المساكن المتضررة / المدمرة - حيازة الاراضي وقضايا الإسكان والارض والملكية - نقص الفرص الاقتصادية / الوظائف - مشكلات الصحة العقلية (مثل الصدمة والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وما الى ذلك) - نقص الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، تعليم، صحة ... إلخ) - التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب / الذخائر غير المنفجرة / العبوات الناسفة - الحطام يمنع إعادة الإعمار - نقص الوثائق الأساسية / خدمات الحماية	- التوتر العرقي والديني، الحماية - الانتماء المتصور إلى داعش (سمحت له السلطات بالعودة ولكن خوفًا من الانتقام والقصاص وقبول المجتمع) - قضايا أخرى تمنع قبول العائدين من قبل المجتمعات (مثل الصحة العقلية) المجتمعات التي تعاني تلك التحديات قد تواجه التحديات تحت التصنيف الأول كذلك	-مناطق مغلقة -الانتماء المتصور إلى داعش (ممنوع من العودة من قبل السلطات) -عدم الحصول على التصريح الأمني -احتلال المنازل (من قبل أطراف مسلحة مختلفة)

أ. المحور الاقتصادي:

يبرز دور الحكومات في ايجاد حلول مستدامة للنازحين وغالبا ما يتم دعم هذه الحلول من خلال التشريعات والسياسات والخطط. إن إقامة مشاريع متوسطة وصغيرة مستدامة في المناطق المتضررة تخلق فرص عمل لمجتمع النازحين العائدين طوعا الى مناطقهم وتضمن استقرارهم فيها.

دأبت وزارة الهجرة والمهجرين على توفير الدعم داخليا أو بالشراكة مع الجهات الحكومية والانسانية لتمكين النازحين في المخيمات وخارج المخيمات من الوصول الى الحلول المستدامة، إذ كان لمشاريع وكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الامم المتحدة للإسكان والمنظمة الدولية للهجرة الأثر الكبير والدور الفاعل في تمكين المئات من العوائل النازحة على العودة الى مناطقهم الاصلية بصورة آمنة وكريمة وطوعية.

تعددت جهود الوزارة حلقة التواصل مع الشركاء الانسانيين وذهبت تبحث عن دور أكثر فاعلية للجهات الحكومية الساندة كأعضاء اللجنة العليا لإغاثة وايواء النازحين، وزارة التخطيط العراقية، المفوضية العليا لحقوق الانسان العراقية، مستشارية الأمن الوطني وغيرها من الجهات التي من المرجح أن يكون لها دور استثنائي في عودة ما تبقى من نازحي المخيمات في العراق.

ان انهاء حالة النزوح يستدعي توفير جميع متطلباته ومن اهم تلك المتطلبات هو ادامة الاستقرار بعد العودة، والتي مقدمة متطلبات ادامة الاستقرار هو توفير فرص عمل مدرة للدخل للعائدين تمكنهم من تلبية امورهم اليومية، فلا يخفى على أحد ان النازحين تعرضوا لظروف اقتصادية صعبة خلال سنوات النزوح ادت الى فقدان اعمالهم ومصالحهم واستنزفت مدخراتهم وبالتالي فأن توفير سبل العيش لهذه الفئة يعد من اهم شروط الاستقرار ما بعد العودة. وعلى وفق مسح اسباب عدم العودة فقد بين (2569) عائلة حاجتهم الى مشاريع اقتصادية في مناطقهم توفر لهم فرص عمل، وتشكل هذه العوائل ما نسبته (67%) من اجمالي العوائل المشمولة بالمسح وإذا ما تم إعمام نتائج المسح على بقية المجتمع لمن المتوقع ان يكون هناك نحو (3814) عائلة تشكل بالنسبة لهم العوامل الاقتصادية وعدم توفر فرص عمل العائق الرئيسي.

ونظرا للظروف الاستثنائية التي واجهت المحافظات المحررة وخاصة في المجتمعات الريفية كان لا بد من ايجاد اليات للقضاء على البطالة وتمكين الفقراء في المجتمعات الريفية على وجه الخصوص بغية تحقيق الامن والاستقرار لهذه المجتمعات فضلا عن الاستثمار الامثل للموارد البشرية في عملية التنمية ومن هذه الاليات.

- اعادة تأهيل وتمكين السكان النازحين اقتصاديا في المناطق الريفية.
- خلق نشاطات اقتصادية محلية تضمن توفير فرص العمل اللائق وتساعد في تعزيز النمو المستدام وتحسين نوعية الحياة.
- تعزيز فرص السلام والاستقرار في المجتمع الريفي.

ان عملية تمكين الشباب تتطلب ادخال تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية وينبغي لتلك التغييرات ان توسع فرص مشاركتهم وانخراطهم في سوق العمل اللائق وتعزيز قدراتهم على ريادة الاعمال في أطار مبدئي العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ويمكن تحقيق التمكين الاقتصادي لفئة الشباب من خلال: -

- توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمناطق المحررة المتعلقة بالعاطلين وتحسين آليات التعويل بعيد عن التمييز على اساس الهوية او النوع من اجل تجاوز مشكلة البطالة.
- خفض معدلات البطالة بين الشباب الذين يملكون الشهادات بالإضافة الى الشباب الذين لا يملكون اي مستوى علمي وذلك من خلال اعادة تأهيلهم من خلال فتح مراكز للتدريب المهني في المحافظات المحررة فضلاً عن منحهم حوافز تشجيعية بدعم من المجتمع الدولي وبناء مراكز للتدريب والتأهيل المهني الهادفة لبناء القدرات بمساندة منظمات المجتمع المحلي.
- ريادة الاعمال في توفير فرص عمل من خلال القروض التي تقدمها دائرة القروض التابعة لوزارة العمل او من خلال القروض من المصارف الاهلية / مشروع تشغيل الشباب ويتطلب ذلك رفع مستوى التمويل والدعم الفني ومسؤولية التنفيذ لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية / وزارة الشباب / منظمات المجتمع المدني وبدعم من الوكالات الدولية المانحة مع تقديم الدعم الفني.

وفيما يتعلق بجانب المرأة وتمكينها فأن ذلك يتطلب: -

- دعم فرص تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز بشكل خاص على النساء والفتيات والارامل والمطلقات العاطلات عن العمل، وتزويدهن بالتمويل اللازم (قروض) لإطلاق مشاريع تجارية صغيرة ضمن مجتمعاتهن المحلية

- توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالمناطق المحررة المتعلقة بالعاطلين وتحسين البيانات للشمول بعيدا عن التمييز على اساس الهوية او النوع من اجل تجاوز مشكلة البطالة لدى النساء.
- ريادة الاعمال لتوفير فرص عمل من خلال القروض التي تقدمها دائرة القروض التابعة لوزارة العمل.
- توفير الدعم المالي للتمويل من قبل منظمات دولية والشراكة من قبل منظمات المجتمع المدني للتنسيق وتطبيق الية الشمول من خلال قاعدة البيانات وتوفير فرص العمل.

ب. محور التنمية الاجتماعية:

تعرض النازحون في المخيمات الى ظروف عصيبة اثناء فترة النزوح او ما سبقها من الاستقرار في مناطق سيطرة تنظيم داعش الارهابي ما أثر في احوالهم النفسية وكذلك تعرض البعض منهم الى صدمات ادت الى ردة فعل سلبية تجاه الحكومة والقوات الامنية وبقية افراد الشعب والذي يتطلب معه اعادة تأهيل هذه العوائل نفسيا كي يكونوا افرادا صالحين ونافعين في المجتمع بالمزامنة مع معالجة اوضاعهم القانونية التي نتجت عن تلك الظروف فيما يتعلق بتثبيت الاصول وتسجيل المواليد الجدد واصدار المستمسكات الثبوتية. ان ذلك يستدعي تعزيز دور الباحث الاجتماعي في ادماج العائدين الى مجتمعاتهم وتوفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي بالإضافة الى الدعم القانوني.

ان إعادة التأهيل المجتمعي للمناطق المحررة يتطلب الالتفات الى الاثار الاتية:

- الآثار النفسية والاقتصادية والامنية المترتبة على النزوح خطيرة، وآثارها الاجتماعية هي الاشد حساسية والاكثر خطورة، فما حدث في العراق قد أثر في النسيج الاجتماعي العراقي بشكل كبير، ما يتطلب بناء جسور الثقة بين اهالي المناطق المحررة وابناء الانتماءات الاجتماعية الأخرى وتعزيز الثقة برغبة الحكومة الاتحادية في الاسراع بمعالجة اوضاعهم الآنية.
- تحقيق السلم المجتمعي بالاستفادة من تجربة جنوب افريقيا في تطبيق المصالحة الوطنية والدمج المجتمعي من اجل مسيرة بناء الدولة وتقدمها وذلك بتقديم عفو عام عن مرتكبي بعض الجرائم على وفق ضوابط وذلك لتحقيق السلم الاهلي والمصالحة المجتمعية وعليه لابد من وضع آليات ومقاربات تواكب تحديات التخندق القبلي والعرقي والمذهبي التي تشكل تحديات مؤثرة ضد المصالحة وعليه يجب تحفيز الفاعلين المحليين الذين يتبنون المشروع الوطني لتحقيق السلم على قيادة مبادرات المصالحة من خلال توسيع حضورهم السياسي والاجتماعي حكومياً.
- يتم وضع آلية منهجية لمواجهة المشكلات المتفاعلة والمتراكمة ،فمواجهة مشاريع التقسيم من المشكلات الكبيرة في العراق لا تتعلق بالجانب السياسي فحسب بالجانب الاجتماعي والثقافي والنفسي، وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تأليف فرق متطوعين للمشاركة في اعادة اشاعة روح المواطنة والتعامل مع جميع العراقيين بصورة متساوية امام القانون مع تفعيل الحوار بين الأطراف والأطياف على الصعيد المجتمعي وصولاً إلى مواقف موحدة ويتطلب ذلك توفير معالجات للخوف والشعور بالظلم والتهميش لمختلف المكونات القومية والدينية والمذهبية وتحقيق العدالة الانتقالية للمناطق المحررة فضلا عن معالجة الافكار التي بثها تنظيم داعش وممارسته لغسل الدماغ والافكار لذا من الاهمية بمكان فتح مراكز للتأهيل النفسي والترويح له خاصة بين الشباب والاحداث والنساء اليافعات.

- إن محل اقامة العوائل في بنايات غير صالحة للسكن وباعداد كبيرة يؤدي بالضرورة الى انتشار بعض السلبيات وخصوصاً بين الفئات العمرية الصغيرة والمراهقين، هذا فضلا عن ظهور مشكلات وخلافات بين العوائل النازحة نظراً لاختلاف الطباع والعادات والسلوكيات ومشاربهم الثقافية وهنا يجب إقامة برامج مكثفة للعمل على حماية هذه الفئات العمرية من اكتساب هذه العائدات المضرة وغرس ثقافة الاحترام والتعاون والمحبة والتعايش.
- غرس الثقافة السليمة في نفوس الأبناء من خلال انشاء دور او مراكز ثقافية وحوارية تشارك فيها العوائل، وتتعاون فيما بينها، وهنا تقع على المسؤولين مهمة كبيرة، لاسيما في وزارة الشباب ووزارة التربية لتوفير الاجواء اللازمة لإنجاح التربية والتعليم والتأهيل خلال فترة النزوح، ويجب ان لا يغيب دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الشباب والطفولة والنساء.
- هناك مشكلات نفسية واجتماعية كبيرة ناتجة عن مشاهد الموت والدمار والنزوح وفقدان الاهل والتعرض للعنف تركت أثرها فيهم الامر الذي يتطلب تشكيل وحدات للعلاج النفسي وتفعيل دور الباحثين الاجتماعيين تقوم لمتابعة هذه الحالات قبل تطورها.
- وضع جدول زمني محدد للمناطق المنكوبة لإزالة مخلفات داعش من الناحية النفسية والثقافية مع بذل جهود مضاعفة لتحسين الاوضاع المجتمعية، ويتطلب ايضاً دعم الدول المانحة اقليمياً ودولياً لإعادة التأهيل والبناء.

وفيما يتعلق بقضية تمكين الشباب اجتماعيا فأن ذلك يستدعي: -

- اندماج الشباب في المجتمع من خلال إطلاق حملات توعية عامة واسعة للتشجيع على تمكين الشباب والاستفادة من وسائل الاعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي من اجل الترويج لرسائل الحملات وتعزيز تفاعل الشباب مع صناع القرار والحرص على ان تعكس الحكومة مخاوفهم واحتياجاتهم.
- نشر التوعية بشأن المخاطر التي يواجهها الشباب وأنهاء التأثر بالأيديولوجية بتطرفة، من خلال تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث في الجامعات والمنظمات الدولية واحترام الهويات كافة مهما كان انتماؤها الفكري او العرقي او السياسي، ويتحمل الشباب المسؤولية الاكبر من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية لما يتمتع به من طاقات وامكانيات مادية ومعنوية يمكن ان تساهم في بناء الهوية الوطنية والذي يفترض على الدولة والدوائر المعنية الاهتمام بهذه الطاقات وتوجيهها لتوفير أفضل ما يمكن من انجازات للوطن.
- تفعيل دور وسائل الاعلام من خلال مختلف برامج التوعية الفكرية والثقافية والاجتماعية الموجهة نحو الشاب
- اعداد منهاج تعليمي حديث ودامج ومراع للمنظور الجنساني وتحسين البنى التحتية والمرافق الخاصة بالمدارس.
- مواءمة الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتربية والتعليم والمتكيفة مع الأوضاع التعليمية في المحافظات المحررة لخفض معدلات التسرب المدرسي وزيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة من خلال مراجعة وتحسين المناهج التعليمية وتحسين البنى التحتية للمدارس والجامعات وبدعم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

ويمكن تلخيص اجراءات المعالجة ضمن هذا الإطار من خلال الجدول رقم (17):

جدول (17)

الخطة المقترحة لاستدامة الاستقرار والتأهيل والتنمية المجتمعية ما بعد العودة

ت	النشاط	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الكلفة التخمينية	المدة الزمنية	الجهات الساندة
1	برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين.	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة الشباب والرياضة - الحكومات المحلية		1 سنة	- وزارة التخطيط - المنظمات الدولية - مجلس الخدمة الاتحادي
2	برنامج منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة او متوسطة.	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - المصارف الحكومية		6 أشهر- سنة	- وزارة التخطيط - البنك العراقي المركزي - رابطة المصارف الاهلية
3	منح قروض زراعية لإعادة الاستقرار الزراعي	- وزارة الزراعة - المصارف الحكومية		6 أشهر- سنة	- البنك العراقي المركزي - رابطة المصارف الاهلية
4	تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين	- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. - وزارة العدل - منظمات المجتمع المدني		6 أشهر- سنة	- المنظمات الدولية
5	معالجة الاوضاع القانونية للنازحين	- وزارة الداخلية - وزارة العدل - مجلس القضاء الاعلى		6 أشهر- سنة	- المنظمات الدولية

يمكن حصر كل ما ورد في المحاور انفاً من الجهات المسؤولة والساندة لتنفيذ البرامج والانشطة المقترحة كما هو مبين في الجدول رقم (18)

جدول (18)
خلاصة بالجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطة

ت	الجهة المسؤولة	النشاط
1	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - لجنة تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والإرهابية في المحافظات	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة - اتخاذ القرارات السياسية التي تحسم عودة العوائل النازحة الى مناطق لا توجد فيها عودة
2	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة -صندوق الاسكان	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة - بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا
3	وزارة المالية / - المصرف العقاري - المصارف الحكومية الاخرى	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة - منح قروض زراعية لإدامة استقرار العوائل - منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة
4	الحكومات المحلية	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة - بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا - مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة. - مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة. - انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي. - برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين.
5	وزارة الداخلية	- معالجة الدور المفخخة - معالجة الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة. - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي - معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
6	وزارة الدفاع	- معالجة الدور المفخخة - تسخير الجهد الهندسي لإزالة الألغام من المناطق الاصلية للنازحين - تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.
7	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	- برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للعائدين. - برنامج منح قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة ومتوسطة. - تنفيذ برنامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين.
8	وزارة التجارة	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة -
9	وزارة الصناعة والمعادن	- اعمار الدور المهدمة والمتضررة
10	وزارة الصحة والبيئة / مديرية شؤون الالغام	- معالجة الدور المفخخة - مشروع بناء وتجهيز 69 مركزا صحيا في محافظات متعددة.
11	مجلس القضاء الاعلى	- الدور المشغولة من قبل الاخرين عنوة.

		- معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
12	امانة بغداد	- بناء وتجهيز مشاريع ماء ومجاري وطرق في عدد من المحافظات بعدد 396 مشروعا
13	وزارة التربية	- مشروع انشاء 120 مدرسة في محافظات متعددة
14	وزارة الكهرباء	- انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة
15	وزارة النفط	- انشاء وتجهيز مشاريع طاقة مختلفة بعدد 267 مشروعا في محافظات متعددة
16	جهاز الامن الوطني	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي.
17	شبكة الاعلام العراقي	- تنفيذ حملة إعلامية تستهدف تشجيع السلم الأهلي والمصالحة الوطنية.
18	وزارة العدل	- تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين - معالجة الأوضاع القانونية للنازحين
19	وزارة الزراعة	- منح قروض زراعية لإدامة استقرار العوائل
20	منظمات المجتمع المدني	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي - تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين
21	الأوقاف الدينية	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي
22	مديرية شؤون العشائر (وزارة الداخلية)	- تأليف لجان مشتركة في الحكومات المحلية لكل محافظة تتولى مهمة تفعيل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم المجتمعي